جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص دراسات محاسبية و جبائية

بعنوان

تقييـــــم دور خاصيـــتي الملاءمة و الموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية

"دراسة حالة في المؤسسات الإقتصادية بولاية ورقلة "

من إعداد الطالب : صخر عمار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2017/05/14
أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ /فؤاد صديقـــــــي (أستاذ محاضر "أ" ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
د / شربي محمـــد الأميـــن (أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
أ /دشاش عبدالقـــادر (أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

الإهـــــداء

إلى من لا تحلو الحياة إلا بطاعته و لا يطيب العيش إلا برضاه و لا يبارك العمل إلا بشكره

الله العلي القدير

إلى كل من قال فيهما الله عز وجل " و أخفظ لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب أرحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار . . . أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طوال الانتظار و ستبقى كلماته نجوما أهتدي بها اليوم . . . وغدا . . . وإلى الأبد

والدي العزيز

إلى من حملتني وهنا على وهن . . . إلى أول من نطقت شفتاي بإسمها . . . إلى من علمتني معنى الحياة . . . إلى من كان دعاؤها سر نجاحي . . . إلى مثلي الأعلى في الصبر والعطاء و التضحية . . . إلى التي لا يستطيع اللسان إنصافها مهما وصف

*أمي الغالية *

إلى من كانوا سندي في الحياة . . . إلى قوام عزيمتي

إلى من ساهما في نجاحي . . . إلى كل فرد من عائلتي

أخواني و أخواتي

إلى كل من ساندي و أعانني . . . إلى كل من له مكانه في قلبي

إلى كل زملائي . . . إلى كل من أحب لي الخير و النجاح و إلى من نسيهم قلمي و لم ينساهم قلبي إلى كل أستاذ و أستاذة تحمل عناء تعليمي، و أتمنى لهم كل الخير إن شاء الله

عمـــــــار

شكـــر وعرفـــان

يسعدني أن ننهي هذا العمل بأن نحمد الله عز وجل ونشكره على إعانته لي فهو خير معين و الله و لي الصالحين

تم نتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من قدم لي يد المساعدة لإتمام هذا العمل و نخص بالذكر الأستاذ شربي محمد الأمين و

الأستاذ خمقاني بدر الزمان بالإضافة إلى كل موظفي المؤسسات محل الدراسة و إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل

سواء من قريب أو من بعيد

الملـــخص:

إن خاصيتي الملاءمة و الموثوقية من أهـــم الخصـــائص النوعيـــة للمعلومـــة المحاســـبية الواجـــب توفرها في التقارير المالية ، وهذا حسب النظام المحاسبي المالي، الـــذي يســـعى إلى تقـــديم قـــوائم الماليـــة التي تعبر عن المعلومات الملائمة و يمكن الوثوق بها من قبل المستخدمين لها.

ومن هذا المنطلق حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق و التعرف علـــى الـــدور الـــتي تلعبـــه خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية.

ولتحقيق هاته الدراسة، قمنا بدراســـة تطبيقيـــة لـــبعض المؤسســـات الاقتصـــادية في البيئـــة الجزائرية ، ومن أهم ما توصلت ألية هذه الدراسة :

- ✓ هناك حرص و بدرجة كبيرة من قبل المؤسسات محـــل الدراســـة علـــى تـــوفير خاصـــيتي الملاءمة و الموثوقية في تقاريرها المالية وذلـــك نظـــرا لوجـــود قـــوانين صـــارمة تلزمهـــا بذلك.
- ✓ لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراســـة بخصـــوص وجـــود تـــأثير لخاصيتي الملاءمة و الموثوقية على جودة التقارير المالية.
- ✓ هناك دور كبير وفعال لخاصيتي الملاءمـــة والموثوقيـــة في تفعيـــل التقـــارير الماليـــة (كلمـــا زادت الملاءمة و الموثوقية زادت جودة التقارير المالية).

الكلمات المفتاحيـة : **ملاءمة ، موثوقية ، قوائم الماليـــة ، مســـتخدمي المعلومـــة الماليـــة ، النظـــام المحاسبي المالي ، جودة المعلومة المالية .**

Résumé:

Le principe de l'opportunité et documentisme l'un des principes de générée de l'information comptable doivent être disponible au rapport financière suivant le régime comptable financière. Qui vise à présente les listes financière qui indiquent sur les donnés de l'opportunité pour être sûr et exact par les utilisateurs de cette manière.

De cette cause nous essayons de cette étude à démontré et connaitre le rôle qui jouie par l'opportunité et documentisme dans l'amélioration de la qualité de rapport financière.

On a fait cette étude pratique sur des entreprises de l'environnement algérienne.

Le plus résultat obtenir de cette étude:

- i l ya un stricte vielle de cette entreprise pour assures le principe de l'opportunité et documentisme dans leur rapport financière conforment au l'existant des lois strictes qui exigent cette principe.
- Absence de déférence morals avec signet statistique entre le fond d'étude encernament l'infection de principe de documentisme pour sur les rapports financière.
- L'existence d'un important rôle a partir le principe de l'opportunité et documentisme pour améliore la qualité quand on a plus l'opportunité et documentisme ou augmenté la qualité des rapports financière.

Mots clés: Pertinence, Fiabilité, Les états financière, Les utilisateurs de l'information financière, Système de comptabilité financière, qualité de l'information.

قائمة
المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الإهـــــــــداء	I
الشكـــــــــــر	II
الملخـــــــــص	III
قائمة المحتويات	V
قائمة الجـــداول	VII
قائمة الأشكـــال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الاختصارات و الرمـــوز	X
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية	
تمهيـــــــــــــد	2
المبحث الأول: الأسس النظرية لخاصيتي الملاءمة و الموثوقية	3
المطلب الأول : الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية	3
المطلب الثاني : التقارير المالية	18
المبحث الثاني : الدراسات السابقة في الموضوع	25
المطلب الأول :الدراسة السابقة باللغة العربية	25
المطلب الثاني : الدراسة السابقة باللغة الأجنبية	33
المطلب الثالث : أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	34
خلاصـــــــــة	37

الفصل الثـــاني : الدراسة الميدانية	
تمهيـــــــد	39
المبحث الأول : طريقة وأدوات الدراسة	40
المطلب الأول : مجتمع و عينة الدراسة	40
المطلب الثاني : الخطوات المنهجية المتبعة والبرامج المستعملة	42
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة التطبيقية و مناقشتها	43
المطلب الأول : عرض النتائج الدراسة التطبيقية	43
المطلب الثاني : تحليل نتائج محاور الدراسة	52
المطلب الثالث: اختبار مناقشة فرضيات الدراسة	54
خلاصة الفصل	58
الخاتمة العامة	60
قائمة المراجع	63
الملاحق	67
الفهرس	79

رقم الجدول	عنـــــوان الجـــــدول	رقم الصفحة
(2-1)	عينة الدراسة	40
(2-2)	الاستمارات الموزعة على العينة	41
(2-3)	توزيع العينة حسب الجنس	43
(2-4)	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	44
(2-5)	توزيع العينة حسب الخبرة	45
(2-6)	يوضح معامل الصدق و الثبات لمحاور الإستبيان	46
(2-7)	يوضح معايير تحديد الإتجاه	47
(2-8)	يوضح متوسطات إجابات العينة على محور مستوى جودة المعلومات المالية	47
(2-9)	يوضح متوسطات إجابات العينة على محور الإجراءات المحققة لخاصية الملائمة في المعلومات	49
(2-10)	يوضح متوسطات إجابات العينة على محور الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في المعلومات المالية.	50
(2-11)	يوضح نتائج اختبار ANOVA للفرضية الثالثة.	56
(2-12)	يوضح نتائج اختبار ANOVA للفرضية الثالثة.	57

رقم الشكل	عنـــــــوان الشكـــــل	رقم الصفحة
(1-1)	هرم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	04
(2-1)	المحددات الأساسية لملاءمة المعلومات المحاسبية	09
(3-1)	يوضح تعارض خاصية الملاءمة والموضوعية (الثقة)	17
(1-2)	الاستمارات الموزعة على العينة	41
(2-2)	توزيع العينة حسب الجنس	43
(3-2)	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	44
(4-2)	توزيع العينة حسب الخبرة	45

رقم الملحق	عنوان الملحق	صفحة الملحق
01	استمارة الاستبيان	67
02	نتائج متعلق بخصائص العينة	71
03	نتائج اختبار ألفا–كرونباخ	72
04	متوسطات محاور الاستبيان	72
05	اختبارANOVA للفرضية الثالثة	77

الاختصار	الدالة الأصلية	الدالة بالعربية
FASB	**F**inancial **A**ccounting **S**tandards **B**oard	مجلس معايير المحاسبة الأمريكية
SCF	**S**ystéme De **C**omptabilité **F**inanciére	النظام المحاسبي المالي
AAA	**A**merican **A**ccounting **A**ssociation	جمعية المحاسبين الأمريكية
SNVI	**S**ociété **N**ationale de **V**éhicules **I**ndustriels	المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية.
SDC	**S**ociété de **D**istribution de l'électricité et du gaz du **C**entre	مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز – وسط.
CNAS	**C**aisse **N**ationale **A**ssurance **S**ociété	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

المقدمة

أ / توطئة :

إن هدف المحاسبة الأساسي والنهائي هو توصيل المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات المالية)، فالمحاسبة أداة لتقديم معلومات محاسبية نافعة للمستخدمين في إتخاذ القرارات ،ونجاح المحاسبة في أداء مهمتها متعلق بوصول الرسالة المحاسبية بشكل ينسجم مع أهداف مستخدمي المعلومة المالية .

إلا أن التطبيق العلمي في إعداد التقارير المالية يواجه العديد من المشاكل المحاسبية ذات الصلة بتوفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية،والتي تنعكس في نتائجها على القوائم المالية للمؤسسة، لهذا لجأ المهتمون بالسياسات المحاسبية إلى وضع صفات وسمات خاصة بالمعلومة المحاسبية سميت بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وكان أول صدور لها في القائمة رقم (2) الصادرة في سنة 1980 حيث بينت أهم الخصائص النوعية الواجب توفيرها في المعلومة المالية لتكون مفيدة .FASB المجلس المحاسبة المالية .

وتعد المعلومة المحاسبية حجز الأساس في ترشيد عملية إتخاذ القرارات ،ومما لاشك فيه أن هذه المعلومة لاتحقق الغاية المنشودة منها إلا إذا كانت تتسم بالخصائص الرئيسية التي تجعلها مفيدة لمستخدميها ،وأهم هذه الخصائص خاصيتي الملاءمة و الموثوقية.

كذلك فإن الجودة التقارير المالية من الأهمية البالغة لمستخدميها الذين يعتمدون عليها في إتخاذ قراراتهم بإعتبارها تمثل بصدق وعدالة المركز المالي للمؤسسة بصورة صحيحة خلال فترة معينة .

ب/ طرح الإشكالية :

وفي ظل هذا تتمحور معالم الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

" ما هو الدور التي تلعبه خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية؟ "

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما مدى حرص المؤسسات على توفير خاصية الملاءمة في تقاريرها المالية ؟
- ✓ ما مدى حرص المؤسسات على توفير خاصية الموثوقية في تقاريرها المالية ؟
- ✓ ما هو الدور الذي تلعبه خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية ؟

ت/فرضيات الدراسة :

لمعالجة الإشكالية الرئيسية و الإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها حددنا كنقطة انطلاقة لهذه الدراسة الفرضيات التالية:

- ✓ تحرص المؤسسات على توفير خاصية الملاءمة في تقاريرها المالية.
- ✓ تحرص المؤسسات على توفير خاصية الموثوقية في تقاريرها المالية.
- ✓ تلعب خاصيتي الملاءمة و الموثوقية دورا فعالا في جودة التقارير المالية.

ث/ مبررات اختيار الموضوع :

تم اختيار موضوع دراستنا بناءا على عدة إعتبارات نوجزها فيما يلي:

- ✓ الإهتمام الشخصي و الرغبة في التعمق في موضوع الملاءمة و الموثوقية.
- ✓ الأهمية الحالية و المستقبلية التي يكتسبها موضوع البحث.
- ✓ إن الموضوع الملاءمة و الموثوقية يعالج مسألة جودة المعلومات المحاسبية و هذه المسألة تمس كل مراحل العملية المحاسبية من بدايتها إلى نهايتها.

ج/أهداف الموضوع :

نهدف من خلال هذا الموضوع إلى ما يلي:

- ✓ معرفة مدى توفر الملاءمة و الموثوقية في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.
- ✓ تسليط الضوء على موضوع جودة التقارير المالية و أهميته بالنسبة لمستخدميها.

- ✓ الدور التي تلعبه خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في تفعيل و تعزيز التقارير المالية.

ح/أهمية الموضوع:

انطلاقا مما سبق تكتسب دراستنا أهميه كبيرة و التي تتلخص فيما يلي:

- ✓ تأثير خاصيتي الملاءمة و الموثوقية على جودة التقارير المالية.
- ✓ تتناول الدور الهام و الجوهري للمعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومة المالية.

خ/ الحدود الزمانية و المكانية:

- ✓ الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة التطبيقية في الفترة من شهر مارس إلى شهر أفريل من عام 2017؛
- ✓ الحدود المكانية:تحاول هذه الدراسة استقصاء أراء بعض المسئولين المؤسسات الاقتصادية في البيئية الجزائرية.

د/ منهج الدراسة و الأدوات المستعملة :

من أجل تحقيق النتائج المرجوة و الإجابة عن الإشكالية المطروحة، إستخدمنا المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري للدراسة أما الجانب التطبيقي فقد استخدمنا الدراسة التطبيقية في بعض المؤسسات الاقتصادية من خلال توجيه استمارات إلى عينة الدراسة وقد تم التحليل بالاعتماد على بعض الطرق الإحصائية باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

ذ/ صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات تعترض الباحث أثناء انجازه ،وبالنسبة لدراستنا تمثلت أهم الصعوبات في:

- ✓ رفض بعض المسؤولين التعاون وملء الاستمارة أو التحفظ في الإجابة.

- ✓ صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات والوصول إلى مسؤوليهم.

ر/هيكل الدراسة:

لمعالجة دراستنا في شقيها النظري والتطبيقي قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين بعد المقدمة كما يلي:

الفصل الأول : يتناول الأدبيات النظرية للملائمة و الموثوقية، حيث قسم الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول فيه إلى الأساس النظري التي تتمحور حوله خاصيتي الملاءمة و الموثوقية و التقارير المالية و معايير جودتها، أما المبحث الثاني فخصص للدراسات السابقة العربية و الأجنبية التي تم الاعتماد عليها في دراستنا و مناقشتها من أجل محاولة إبراز موقع دراستنا الحالية منها.

الفصل الثاني : يتناول الدراسة التطبيقية من خلال إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع، للتعرف على مدى توفر خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول للتعرف على طريقة و أدوات الدراسة، أما المبحث الثاني خصص لعرض نتائج الدراسة وتفسيرها و مناقشة مدى صحة الفرضيات الفرعية.

الفصل الأول :
الأدبيات النظرية و التطبيقية للملاءمة و الموثوقية

تمهيد:

لقد زاد الإهتمام في الآونة الأخيرة بجودة التقارير المالية، التي تعكس الصورة الصادقة لمختلف الأحداث والعمليات التي قامت بها المؤسسة، وعليه أصبح لزاما على المؤسسات الإهتمام بجودة التقارير المالية.

ينطوي مفهوم جودة التقارير المالية على الخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية ألا وهما الملاءمة والموثوقية التي تتضمنها تلك التقارير.

تنبثق هذه الخصائص من منفعة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات، والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومة من جهة و مدى ملاءمتها من جهة أخرى .

ومن خلال هذا الفصل سوف نعالج في المبحث الأول الخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية وجودة التقارير المالية وأهم العوامل المؤثرة عليها، وسنعرض في المبحث الثاني الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمتغيرات المستقلة والتابعة للموضوع .

المبحث الأول : الأسس النظرية لخاصيتي الملاءمة و الموثوقية :

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية هي الصفات أو السمات التي يجب أن تتسم بها المعلومة المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، و التي تمثل بصدق واقع المؤسسة ، و بالتالي فهي الخواص التي تفرق بين المعلومة الأكثر فائدة عن المعلومة الأقل فائدة، والتي تزيد من جودة المعلومة المحاسبية و بالتالي جودة التقارير المالية .

المطلب الأول : الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية :

الفرع الأول :مفهوم المعلومة المحاسبية :

التعريف الأول : تعد بمفهومها البسيط هي المنتج النهائي للمادة الخام (البيانات) على شكل مخرجات النظام المحاسبي، وتختلف المعلومة عن البيانات كونها تعبر عن قيم جديدة ذات مقاييس كمية و نوعية مضافة و زائدة عما تحتويه البيانات،لكي تساعد متخذ القرار في إضاءة قراراتهم على أسس من المعرفة المعلوماتية الجديدة .

ومنه يمكن إعتبار المعلومة المحاسبية على أنها " لغة و أداة اتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح، و بين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومة أن تكون فعالة ومفيدة في إتخاذ وصنع القرار "[1] .

التعريف الثاني :"المعلومة المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، و التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحها و وصفها، لمعالجتها و إخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرار "[2] .

---

[1]: كمال عبد العزيز النقيب ، **مقدمة في النظرية المحاسبية** ، دار وائل للنشر ، طبعة1، سنة 2004 ، ص : 303-304 .

[2]: نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد ، **مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية و المالية تجربة الجزائر** ، المؤتمر العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي الجزائر ، بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 ، ص2 .

الفرع الثاني :الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المحاسبية

شكل (1-1) هرم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

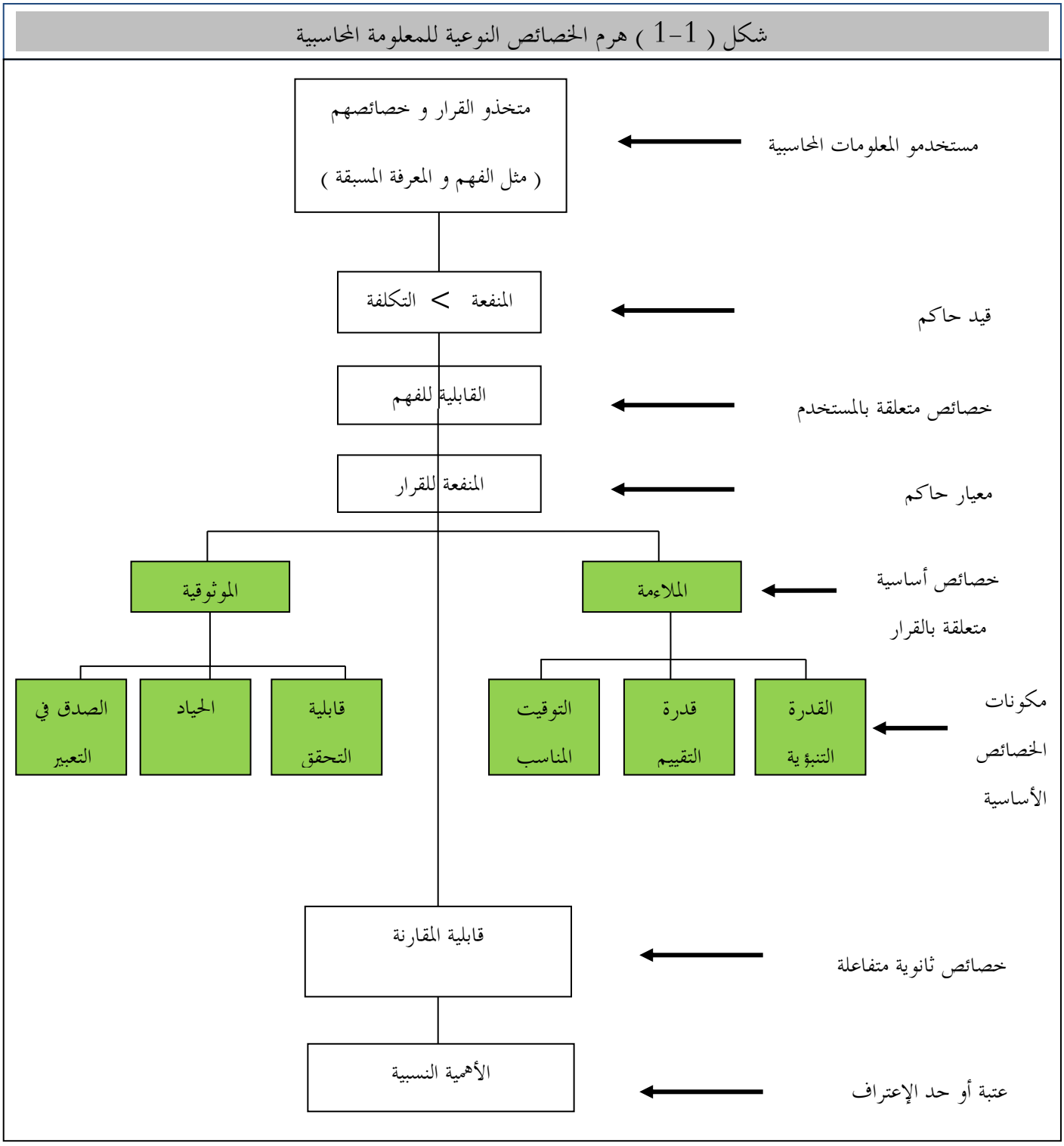

المصدر : رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ،دار وائل للنشر ، عمان ،

أولا: خاصية الملاءمة:

أ / تعريف خاصية الملاءمة:

التعريف الأول: هي قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، ومنه المعلومة الملاءمة هي التي ترتبط بموضوع القرار و تؤثر على سلوك متخذ القرار أو تجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي يمكن إتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات، وحتى تكون المعلومة المحاسبية ملائمة يجب توفر الخصائص الثانوية التالية : التوقيت الملائم، الخاصية التنبؤ، القدرة على تقييم الارتدادي للتنبؤ (التغذية العكسية)[1].

التعريف الثاني:تعرف الملاءمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات و التأثير عليه، وبكلمات أخرى هي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في إتخاذ القرار[2] .

التعريف الثالث: عرفت المعلومات الملائمة بأنها تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار، و تجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن إتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات .

التعريف الرابع: عرفها (APB) بأنها إنسجام المعلومات مع نماذج إتخاذ القرارات، أي أن تكون طريقة القياس و الإفصاح ملائمة لإتخاذ القرار و تلبية إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية [3].

التعريف الخامس: عرفها (FASB) بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فروق في القرارات، من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات على تكوين تنبؤات بالنتائج المستقبلية، أو تغيير التنبؤات السابقة و تصحيحها [4].

---

[1]: Naciri Ahmed et Géd Alim : **La bource et la comptabilité** , la Revuer française de la comptabilité, N0175 . Jan 1987, Paris, p61

[2]: نعيم حسين دهمش ، **القوائم المالية و المباديء المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما** ، دار المطبوعات للنشر و دائرة المكاتب الوطنية ، عمان الأردن 1995 ص 23 .

[3]: ناصر محمد علي المجاهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية و أثارها في إتخاذ القرارات** ،(دراسة حالة في المؤسسات الاقتصادية) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التنسيير ، كلية الحاج لخضر باتنة 2008،2009 ص 47 .

[4]: نوال صباحي ، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) و أثاره على جودة المعلومة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ،ص 77 .

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات المحاسبية التي تكون لها قيمة تنبؤية، تؤثر في إتجاه سلوك متخذي القرار و تأثر فيه لتغير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه، عن تقديمها في الوقت الملائم له قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار .

ب /الخصائص الفرعية للملاءمة :

و لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم توفر ثلاث خصائص فرعية هي :

❖ **القيمة التنبؤية للمعلومات** : تعد مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية، في ضوء نتائج الماضي و الحاضر أحد الخصائص الفرعية للمعلومات الملائمة، فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون إهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف .[1]

و لكي تؤثر المعلومات المحاسبية على عملية إتخاذ القرار لا بد أن تكون لها قدرة تنبؤية لعمل باختبارات مستقبلية، بل يستحسن أن يكون لها أيضا القدرة على تقييم نتائج الإختيارات السابقة .

كما تعمل المعلومات المحاسبية ذات القدرة التنبؤية على تخفيض درجة عدم اليقين (التأكد)حول النتائج المتوقعة في المستقبل، التي تتخذ على نتائج الماضي.

و على ضوء هذا فإن القيمة التنبؤية للمعلومات، تساعد مستخدميها على القدرة على عمل بالتنبؤات حول آثار الماضي و الحاضر و المستقبل، حيث أن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بعملية إتخاذ القرار، تساعد مستخدميها القيام بعملية التنبؤ بالنسبة للأحداث في الماضي و الحاضر و المستقبل[2] .

[1]: فداغ لفداغ ، **المحاسبة المتوسطة النظرية و التطبيق في القوائم المالية و الأصول** ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2002 ، ص26.

[2] :ناصر محمد علي المجاهلي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص48 .

❖ **القيمة الإسترجاعية (التغذية العكسية) للمعلومات** : و تمتلك المعلومات المحاسبية قيمة إسترجاعية عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح توقعات حالية أو مستقبلية، كما يطلق على خاصية القيمة الإسترجاعية للمعلومات أيضا بالتغذية العكسية، و هي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، و تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة،و بالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبني على هذه التوقعات[1] .

كما تتميز المعلومة المحاسبية بالقدرة على التقييم الإرتدادي لنتائج القرارات الماضية و قيمة تنبؤية عالية بالنسبة للمستقبل، و التي يتم عرضها في التقارير المرحلية و التقارير الانقطاعية، و بالتالي لها قيمة مزدوجة فلها قيمة تنبؤية عالية بالنسبة للمستقبل و تتميز أيضا بقدرتها على التغذية العكسية لنتائج القرارات الماضية، كما تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار الصحيح .

و بهذا نصل إلى أن خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات، كما تؤدي إلى تعديل وتقييم و تصحيح توقعاتهم السابقة بالنسبة لنتائج القرارات الماضية.

فمثلا إن نسبة صافي الربح للنشاط سوف يساعد مستخدم التقارير المالية على التحقق من صحة توقعاته عن التوقعات النقدية المستقبلية أو تصحيحية[2] .

[1] :أسيا زغابي ، **تقييم خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في القوائم المالية في ظل (SCF) من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم الاقتصادية و علوم التسيير ، ورقلة 2015،2016 ، ص6 .

[2] :ناصر محمد علي المجاهلي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص49.

❖ **التوقيت المناسب (الملائم) :**

يقصد بالتوقيت الملائم تقديم المعلومات في حينها، بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدموها عندما يحتاجون إليها، و ذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى إستخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها، بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها [1].

يقصد بخاصية التوقيت المناسب للمعلومات هو (توفير المعلومات في حينها) ، و تعني أن المعلومات لكي تكون ملائمة يجب أن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب .

و لكي تكون المعلومات ملائمة فإنها يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم (التوقيت المناسب) ، فإذا تأخر تقرير الشركة عن نتائج أعمالها لمدة ستة أشهر بعد نهاية الفترة المالية، فإن المعلومات ستكون أقل إفادة لأغراض اتخاذ القرار [2].

و من البديهي أيضا أنه إذا لم توفر هذه المعلومات عند الحاجة إليها فلن تكون لها تأثير على الحدث أو القرار ، ومعنى ذلك أنه يجب توفيرها في الوقت المناسب لإتخاذ القرار.

وفي مجال المالية هناك جانبين لخاصية التوقيت المناسب هما :

- دورية التقارير المالية .
- المدة الزمنية بين نهاية الفترة المالية و بين تاريخ إصدار هذه التقارير أوإتحاها للتداول .

كما تعتبر خاصية التوقيت المناسب للمعلومات أمرا هاما لخاصية الملاءمة، و يقصد بذلك أن تنشر المعلومات المحاسبية في الوقت الملائم (المناسب) لإستخدامها قبل أن تفقد أهميتها في اتخاذ القرار [1]

[1]: نعيم حسين دهمش ، **مرجع سبق ذكره** ، ،ص 23.

[2]: الحاج قوارين ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في ضل تكنولوجية المعلومات** ، مجلة الباحث العدد 10 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2012 ، ص 281 .

ونظرا لأهمية توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، نجد أن العديد من المنظمات المهنية و غير المهنية و التشريعات الحكومية تحدد موعدا نهائيا لنشر التقارير المالية، فإن لجنة تنظيم الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (SEC) تحدد فترة زمنية لنشر التقارير المالية في ثلاثة أشهر بعد إنتهاء السنة المالية[2].

الشكل (2-1) المحددات الأساسية لملائمة المعلومات المحاسبية

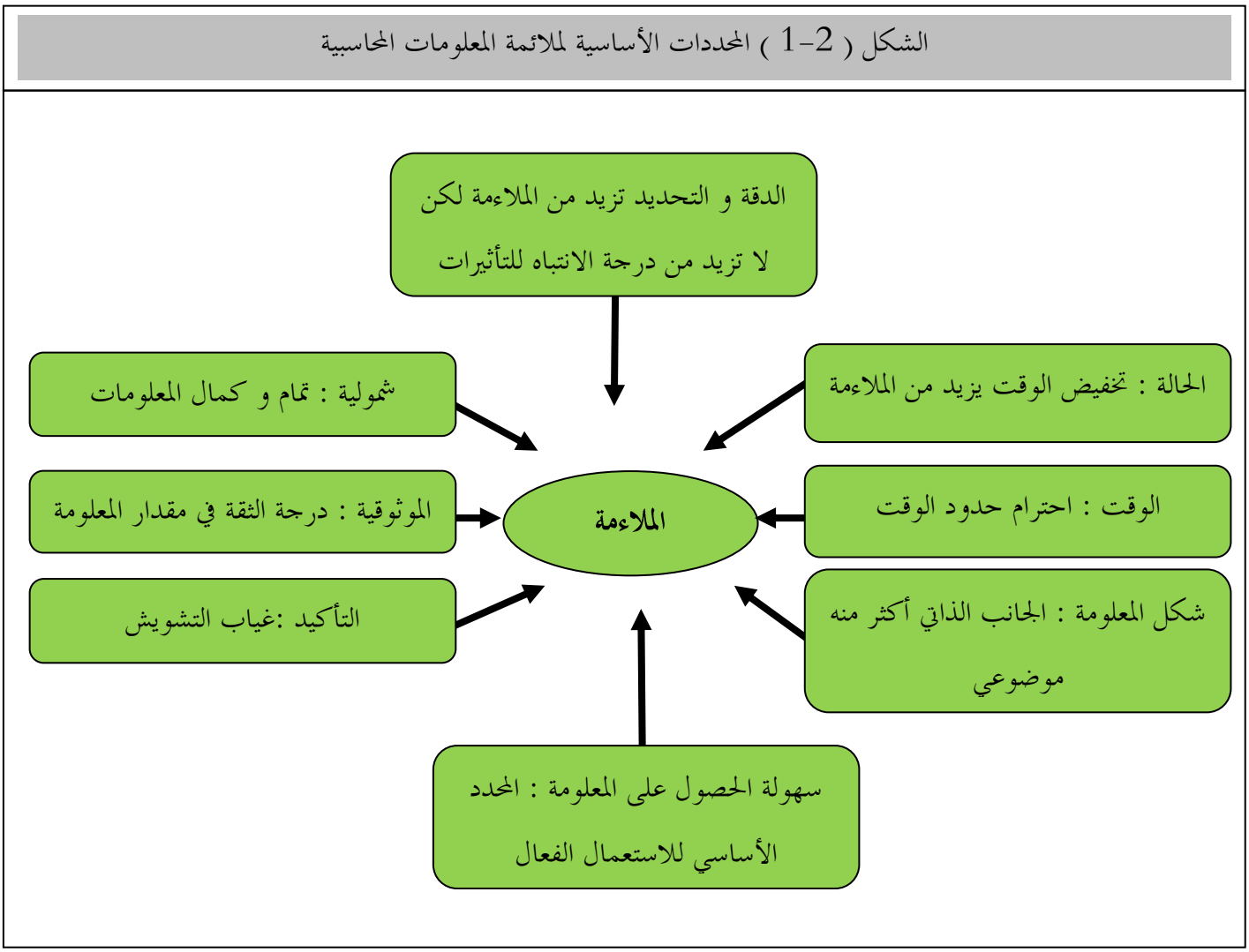

المصدر : ناصر محمد علي المجاهلي ، ص 71

[1] :ناصر محمد علي المجاهلي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص50.

[2]: ناصر محمد علي المجاهلي ، **نفس المرجع السابق** ، ص50.

ج /مدى توفير النظام المحاسبي المالي لخاصية الملاءمة:

- **خاصية الملاءمة في القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25**: من أجل ملاءمة المعلومات المالية جاء في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي ما يلي :

✓ لتكون المعلومات ملائمة ذكرت في هذا القانون خاصيتي القابلية للفهم و الدلالة، و أيضا القاعدة الهامة " أسبقية الواقع الاقتصادي المالي "

✓ لضمان أكثر الملاءمة تلتزم الكيانات بإعداد أربع قوائم مالية، تعرض في نهاية الفترة المحاسبية إضافة إلى ملحق يتم فيه الإفصاح عن أي معلومة ذات علاقة أو تكميلية لتلك القوائم المالية، من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية المعروضة لعموم مستخدميها .

✓ عرض الكشوف المالية وفية تبين المركز المالي للكيان و مدى نجاعته، كذالك مجمل العمليات و الأحداث الناجمة عن معاملاته .

✓ تحديد أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية كأجل أقصى لإعداد الكشوف المالية و ضبطها نهائيا، لكي لا تفقد المعلومات المحتواة في القوائم المعروضة فاعليتها، و كذا عنصر الإهتمام بها عند مستخدميها بسبب فوات الوقت، كما يمكن أن نقف عند منح المجال الزمني الملائم و الكافي لمعدي القوائم المالية لتحضيرها و عرضها وهو بعد آخر للملاءمة .

✓ حددت النصوص التشريعية كذلك الشروط التي تمكن أو تسمح بإجراء مقارنات بين المعلومات المالية لنفس الكيان مع السنة المالية السابقة .

✓ السماح للكيان بإمكانية تغييره للتقديرات أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها هو التحسين من نوعية القوائم المالية.

✓ منع صريح لأي تغيير في السياسات و الطرق المحاسبية إلا إذا كان بناءا على نص تنظيمي صريح وجديد، وهذا إنسجاما مع مبدأ الثبات من فترة إلى أخرى [1].

[1]: المواد 6-25-26-27-29-37-39 من **القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25** ، ص 10-14-15-16-17.

- **خاصية الملاءمة في المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 2008/05/26** : في هذا المرسوم يمكننا أن نرصد تناوله لخاصية الملاءمة في ما يلي :

✓ سعي النظام المحاسبي المالي إلى تكريس خاصية الملاءمة، بإشارة ضمنية لخاصية القابلية للفهم عندما نذكر أهداف الإطار التصوري للمحاسبة المالية بقوله (المساعدة على تفسير المعلومة المالية المتضمنة في الكشوف المالية لمستعمليها).

✓ من خلال مراعاتها للمبدأ المحاسبي " استمرارية النشاط " ذكرت ضرورة أن تسمح المحاسبة بالمقارنة بين الدورات، وهي خاصية من الخواص الثانوية تهدف إلى تعزيز الخاصية الرئيسية " الملاءمة" .

✓ أكد هذا المرسوم كذلك على وجوب أن تتوفر المعلومة المالية على خصائص نوعية وتم ذكرها، (الملاءمة و الدقة و قابلية المقارنة و الوضوح) .

✓ تناول بشكل ضمني أهم المبادئ و الفروض المحاسبية (الوحدة المحاسبية و ثبات وحدة النقد، والأهمية النسبية و الحيطة و الحذر و ديمومة الطرق المحاسبية)، و التي نص على مراعتها بصيغة الوجوب حتى تتحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية المذكورة في المادة 8 من هذا المرسوم.

✓ أعطى خصوصية في التقييم للأصول و الخصوم البيولوجية و الأدوات المالية، و ذلك بأن تقيم بقيمتها الجارية استثناء على بقية الأصول و الخصوم التي تقيم بالتكلفة التاريخية .

✓ ضرورة أن تقيد العمليات و تعرض في الكشوف المالية طبقا لطبيعتها و لواقعها المالي و الاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني و هو من أهم المبادئ المستحدثة في النظام المحاسبي المالي تعزيزا لخاصية الملاءمة .

✓ ضرورة التوفيق بين خاصيتي "الملاءمة" و " الموثوقية "، فأشارت في المادة بقولها : إعطاء صورة صادقة كما أشارت إلى الملاءمة بقولها منح معلومات مناسبة . [1]

[1] : المواد 3-4-8-9-15-16-18 من **المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 2008/05/26** ، مرجع سبق ذكره ص 11-12-13.

ثانيا: خاصية الموثوقية:

أ / تعريف خاصية الموثوقية:

التعريف الأول :تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، و تتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء، و حيادية و تتصف بأمانة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية و إمكانية الإعتماد عليها .[1]

التعريف الثاني: الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء و التحيز في العرض، و التصور الصادق للأحداث و العمليات الاقتصادية، و تمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين يتوفر لديهم الوقت و الخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية و إختيار المعلومات المفيدة لهم .[2]

التعريف الثالث : الموثوقية حسب البيان رقم 2 الصادر (FASB) هي " خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء و التحيز بدرجة معقولة، و أنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله ".

لذلك يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات، بإعتبار تعبر تعبيرا صادقا و حقيقيا عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية، و تمثل نتائج أعمال الوحدة أفضل تمثيل [3].

[1] :عباس مهدي الشيرازي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 201 .

[2]: ناصر محمد علي المجاهلي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 51 .

[3] :شارف خوجة الطيب ، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية** ، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة :" المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية 22/21 نوفمبر 2007 جامعة باجي مختار عنابة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ص 4.

ب / الخصائص الفرعية للموثوقية :

❖ **الصدق في التعبير**:يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) و بين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون و الجوهر و ليس مجرد الشكل ؛ و بعبارة أخرى فإن المعلومات الصادقة يجب أن تمثل أو تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلا صادقا [1]؛

حيث تعبر خاصية الصدق في التعبير عن ضرورة وجود مطابقة أو إتفاق بين الأرقام و الأوصاف المحاسبية من ناحية، و الموارد و الأحداث التي تنتجها هذه الأرقام و الأوصاف في التقارير المالية من ناحية أخرى، .بمعنى أخر تمثل الأرقام ما حدث بالفعل، فعندما تبين التقارير المالية الواقع الإقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات و الأحداث الفعلية فان هذه التقارير صادقة في العرض .

كما أن خاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز هما :

- ✓ تحيز في عملية القياس كما في حالة إستخدام أساس التكلفة التاريخية و إتباع سياسة الحيطة و الحذر لغرض بعض بنود المحاسبة .
- ✓ التحيز من قبل القائم بعملية القياس .

و حتى تكون المعلومات المحاسبية خالية من أنواع التحيز يجب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الإكتمال، و من الطبيعي أن الإكتمال المطلق أمر غير ممكن لأن التقارير المالية ما هي إلا نموذج لتمثيل الواقع المحاسبي للوحدة الاقتصادية، ولابد أن تنطوي على قدر من التحيز البسيط . [2]

[1] :عباس مهدي الشيرازي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 202.

[2] :ناصر محمد علي المجاهلي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 52 .

❖ **الحياد** : يقصد بالحياد أو عدم التحيز عدم إختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية و المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى.

وبصفة عامة يقصد بحياد المعلومات : تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز، الذي قد يمارسه القائم بإعداد و عرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات، كما أن المعلومات المحاسبية تخدم جهات متعددة و مختلفة من مستخدمي المعلومات لدرجة أحيانا تكون مصالحهم متعارضة بعض الشيء، و لكن هذا التعارض أو التناقض في المصالح لا يستدعي من المحاسب أو حتى المراجع الخارجي للحسابات أن يتحيز في إعداد الحسابات و الإفصاح و المصادقة عليها لصالح فئة معينة على حساب أخرى[1].

كما أنه يجب مراعاة نوعين من أنواع التحيز هما :

1- التحيز في عملية القياس : كإستخدام أساس التكلفة التاريخية أو سياسة الحيطة و الحذر .

2- التحيز من قبل القائم بعملية القياس : كأن يقوم القائم بعملية القياس بقصد التحيز، مثل عدم الأمانة أو حالة نقص المعرفة و الخبرة المهنية .

وخلاصة القول أن حيادية المعلومات اصطلاح موجب يصف عدم التحيز . وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها . و تتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب اية نتائج محددة مسبقا وتضع خاصية حيادية المعلومات واجبا على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية . كما تضع واجبا على عاتق المسؤولين عن اعداد القوائم المالية ، وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الاساليب البديلة للقياس و الافصاح بحيث يكفل

[1] : نعيم حسين دهمش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص26.

ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسين هما : (تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها ، و تحقيق أمانة تلك المعلومات) . [1]

❖ **القابلية للتحقق** : تمثل خاصية القابلية لتحقق أحد الأسس المحاسبية، التي يمكن الإعتماد عليها في اختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة، كونها تزيد ثقة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية[2] .

أما الكاتبين محمد سمير الصبان و اسماعيل جمعة ، فقد عبرا عن القابلية لتحقق بأن هذه الخاصية مبدأ نسبي، وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس، وهم بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج[3].

و يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الإتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس، و الذين يستخدمون نفس طرق القياس، وذلك عندما يتوصل عدد المراجعين من المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا توصلت أطراف خارجية تستخدم نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق و لا يمكن للمراجع إبداء الرأي فيها .

كما يتم اشتقاق خاصية القابلية للتحقق من فرض الموضوعية في المحاسبة، التي تقضي أن تكون للبنود الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق، بمعنى أن تكون التقارير المالية قبل التحقق منها من قبل المحاسب أو من قبل شخص أخر؛

و يمكن للمحاسب أو غيره من التأكد من الأرقام الواردة في التقارير المالية، بالرجوع إلى المستندات المتعلقة بالعمليات المالية في أي مرحلة، بالإضافة إلى إمكانية التحقق من القوائم المالية بالرجوع إلى نفس القياس الموضوعي الذي ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية . [4]

---

[1] : ناصر محمد علي المجاهلي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 52.

[2] :محمد الخطيب ثمر ، صديقي فؤاد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 3.

[3] :محمد سمير الصبان و اسماعيل جمعة ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية الاسكندرية ،ط1 ، مصر ،1999 ،ص 19 .

[4] :رضوان حلوة حنان ، **تطور الفكر المحاسبي مدخل لنظرية المحاسبة** ، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن،2003

و بهذا نجد أن خاصية القابلية لتحقق هي الخاصية التي تعكس إجماع عدد من المحاسبين على طريقة القياس الأحداث الاقتصادية، بحيث توفر درجة عالية من التأكيد بأن المعلومات المحاسبية تمثل الأحداث الاقتصادية؛ أي أن المعلومات تكون قابلة للتحقق عندما تكون النتائج التي توصل إليها شخص باستخدام نفس الأساليب و في نفس الوقت .[1]

الفرع الثالث: العلاقة بين خاصيتي الملاءمة و الموثوقية :

تعتبر الملاءمة و الموثوقية (الثقة) خاصيتان أساسيتان في تقييم نوعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية، بغرض إستخدامها في إتخاذ القرار، ذلك أن تحسين في أحداهما يؤدي إلى تحسين في الأخرى، لكن للأسف لا يمكن أن يحدث ذلك دوما، و السبب أن هناك كثير من الإختيارات المحاسبية التي تستدعي التضحية بمقدار من الموضوعية في سبيل تحقيق الملاءمة و العكس صحيح.

و كما سبقت الإشارة إلى أن خاصيتي الملاءمة و الثقة هم الخاصيتان الأساسيتان اللتان يلزم توافرهما في المعلومات المحاسبية .

فالملاءمة : يقصد بها وجود إرتباط منطقي بين المعلومات و بين القرارات موضوع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في إتخاذ القرار.

أما **الموثوقية** فهي خاصية تتعلق بأمانة و مصداقية المعلومات التي يمكن الإعتماد عليها لاتخاذ القرار.[2]

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، هناك إحتمال التعارض بين خاصيتي الملاءمة و الثقة، كما نجد أن هذا التعارض ناتج من تطبيق بعض الطرق و السياسات المحاسبية مثل تطبيق أساس التكلفة التاريخية، و من المعروف أن أرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة، إلا أنها بالمقابل

ص 198 .

[1]: ناصر محمد علي المجاهلي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 53 .

[2] :مصطفى عقاري ، **مساهمة عملية تحسين المخطط الوطني** ، اطروحة دكتوراه الغير المنشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ،2005، ص 106.

أقل إرتباط بطبيعة المعلومات التي يحتاجها المستخدم للتقارير المالية، و بالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة.[1]

وعلى العكس من ذلك نجد أن إستخدام أساس التكلفة الجارية أكثر ملاءمة لعملية اتخاذ القرارات، إلا أنه في المقابل تكون أقل موثوقية من حيث إمكانية الإعتماد عليها.

و نتيجة لهذا التعارض بين خاصيتي الملاءمة و الثقة، فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، و العكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية، مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات، و يمكن توضيح هذا التعارض بين هاتين الخاصيتين الملاءمة و الثقة في الشكل التالي : [2]

الشكل (3-1): يوضح تعارض خاصية الملاءمة والموضوعية (الثقة)

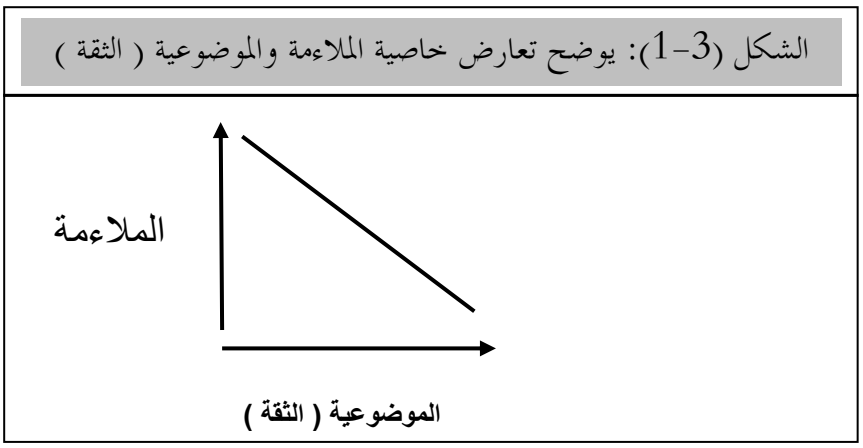

المصدر: مصطفى عقاري 2005 ص 108 .

وهكذا نجد أن العلاقة بين الخاصيتين هي علاقة عكسية، حيث أنه كلما زادت جودة أحدهما إنخفضت جودة الأخرى، وسيصبح من الضروري التضحية بقدر من الملاءمة مقابل المزيد من الموضوعية (الثقة) أو العكس، و إنه ليس من المقبول غياب أحد هاتين الخاصيتين الملاءمة و الثقة بالكامل في المعلومات المحاسبية مما يستلزم إجراء نوع من المبادلة بينهما .

و كما أكد الموقف التقليدي للمحاسب و المراجع الخارجي هو أن الإعتبار الأول الذي يجب أن تعطى له أهمية قصوى، في المعلومات التي توفرها التقارير المالية الأساسية هوإعتبار الثقة، و

[1] :عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سبق ذكره** ،ص 199-204.

[2] :عباس مهدي الشيرازي ،**نفس المرجع السابق** ، ص 204.

العكس صحيح بالنسبة للقوائم الأخرى أو التكميلية و الإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية الأساسية التي تتطلب الملاءمة للمعلومات[1] .

المطلب الثاني: التقارير المالية :

تقوم المحاسبة بأداء وظيفتين رئيسيتين هما القياس و الاتصال؛و يتم في ظل الوظيفة الأولى قياس القيمة الاقتصادية للثروة الموجودة في حيازة المؤسسة و إظهار ما يطرأ عليها من تغيرات خلال مدة زمنية معينة، و في ظل الوظيفة الثانية يتم إيصال البيانات و المعلومات الناتجة عن القياس لمن يرغب فيها بصورة ملائمة و في الوقت المناسب.

كما تعتبر المحاسبة وسيلة إيصال المعلومات إلى مستخدميها من خلال التقارير المالية، التي تمثل أداة هدفها عرض معلومات كمية ذات طبيعة مالية عن الوحدة الإقتصادية بالكيفية التي تساعد مستخدميها في الحكم على كفاءة الإدارة و إتخاذ القرارات .

و لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التقارير المالية، و أهدافها و أهميتها.

الفرع الأول: ماهية التقارير المالية:

أولا:مفهوم التقارير المالية :

التعريف الأول :تهدف المحاسبة المالية في نهاية فترة زمنية معينة إلى تقديم مجموعة متكاملة من القوائم المالية الختامية، التي تكون قد خضعت عند إعدادها إلى مجموعة من الفروض و السياسات و المبادئ المحاسبية.

حيث تضم التقارير المالية كافة المعلومات المعبرة عن نتائج الأعمال التي يختم على المؤسسة تقديمها دوريا (أو تقديمها طوعا)، سواء كانت في شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال الأخرى [2].

---

[1] :مصطفى عقاري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 108 .

[2] :ماجد اسماعيل أبو حمام ، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية** ، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين ، 2009 ، ص 52.

التعريف الثاني : أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في البيان رقم (1) لسنة 1980، إلا أن القوائم المالية تعد عصب التقارير المالية و التي تحتوي على معلومات يراد توصيلها للمستخدمين من خارج المؤسسة و داخلها، و غالبا ما تشتمل هذه التقارير على قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية و قائمة التغير في حقوق الملاك ، وحتى تزيد الثقة في المعلومات المحاسبية يفضل تقديمها للمراجعة للمصادقة عليها و إبداء الرأي .

و من هنا نجد أن نتائج المحاسبة المالية، تتبلور في مجموعة مترابطة و متكاملة من القوائم المالية، التي تتكون من نوعين من القوائم المالية الأساسية و أخرى مكملة أو ملحقة للحسابات التي تقر فيها الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة. [1]

يتضح من التعريفات السابقة أن القوائم المالية تعد جزءا من التقارير المالية، التي من المفترض أن تقوم الشركة بإعدادها استجابة للازدياد المطرد في احتياجات المستخدمين لها في الوقت الحاضر، الذي أصبح من المستحيل عمليا في ظل بيئة الأعمال تلبية تلك الاحتياجات من المعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام ،بسبب الكم الهائل و الكبير من المعلومات المحاسبية و غير المحاسبية، لذا فإن المعايير الخاصة بجودة المعلومات (الخصائص النوعية للمعلومات) تحدد نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها سواء كان ذلك من خلال التقارير المالية الأساسية .

ثانيا:أهمية التقارير المالية :

تنبع أهمية التقارير المالية من أهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها، والتي تعد من أهم مصادر المعلومات للمستخدم الخارجي؛

و من أهم الأدوار التي تؤديها المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها التقارير المالية تتمثل فيما يلي :

أ- على مستوى المستثمر الفرد :

- ✓ الحصول معلومات لتقييم أداء الإدارة و إخلاء مسؤوليتها؛
- ✓ الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجة الربحية و المخاطر المتعلقة بالاستثمار[1]؛

[1] :عباس مهدي الشيرازي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 210 .

- ✓ التمكن من المفاضلة بين الفرص الإستثمارية المتاحة و تقدير التوازن بين درجة الربحية و المخاطر.
- ✓ الحصول على معلومات تمكن من التعرف على القنوات الإستثمارية الملاءمة لتوجيه المدخرات.

ب- على مستوى السوق المالية :

- ✓ حماية المستثمرين و إشاعة الثقة بينهم .
- ✓ تخفيض أثر المعلومات الضارة أو المضاربات التي قد تؤدي إلى تسعير خاطئ للأوراق المالية، مما يؤدي في النهاية إلى التخصيص غير الكفء للموارد المتاحة.
- ✓ توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم.
- ✓ العمل على التوصل إلى أسعار التوازن عند تبادل حقوق الملكية.
- ✓ خلق مجالات الإبتكار لأدوات الإستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين .

ت- على مستوى المجتمع :

- ✓ توجيه الموارد و القرارات الاقتصادية المتعلقة بحسن توزيعاتها بين القطاعات المرغوبة الإستثمار فيها اقتصاديا و اجتماعيا.
- ✓ القضاء على أية مضاربات قد تؤدي إلى عدم التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، بمعنى نقل الثروة من فئة إلى فئة أخرى بدون مبرر اقتصادي.
- ✓ عدالة توزيع العائد و المخاطر بين المتعاملين في السوق المالي.
- ✓ تحقيق الأهداف الإقتصادية للمجتمع بشكل عام .[2]

[1] :ناصر محمد على المجاهلي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 78 .

[2] :ناصر محمد على المجاهلي ، **نفس المرجع السابق** ، ص 78 .

- **أهداف التقارير المالية :**

حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، تم تحديد أهداف التقارير المالية في البيان رقم (1) الخاص بأهداف التقارير المالية للمشروعات الهادفة للربح، و الذي حصر أهداف التقارير المالية في مجموعتين :

- **الأهداف العامة :**

✓ توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الإستثمارية و الإئتمانية للمستثمرين الحاليين و المرتقبين.

✓ توفير المعلومات المفيدة في التقديرات المستقبلية، مما يتيح الفرصة لمتخذي القرارات الإقتصادية للمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية و المستقبلية.

✓ توفير المعلومات حول موارد و إلتزامات الشركة و التغيرات التي تطرأ عليها .

- **الأهداف التفصيلية :**

✓ توفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء الشركة و تحديد أرباحها.

✓ توفير المعلومات المفيدة في تحديد درجة السيولة و تدفق الأموال.

✓ توفير المعلومات المفيدة في التقرير عن مسؤولية الإدارة و تقييم كفاءة أدائها، و توفير معلومات حول ملاحظات و تفسيرات الإدارة التي تعتقد أنها هامة لمستخدمي التقارير المالية في تفسيرات ما جاء بها .[1]

[1]: أحلام عباس ، **أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية** ، (دراسة لعينة من المسيير الماليين و مدققي الحسابات) ، مذكرة شهادة الماستر علوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012-2013 ،ص12 .

الفرع الثاني:مفهوم جودة التقارير المالية وأهميتها :

أولا: مفهوم جودة التقارير المالية :

ينطوي مفهوم جودة التقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، تنبثق هذه الخصائص من منفعة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات،و التي تتوقف على درجة الثقة في المعلومة من جهة، ومدى ملاءمتها و قابليتها للمقارنة من جهة أخرى، فالعوامل الثلاثة تساهم في تحسن منفعة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار؛

و بالتالي نقصد بالجودة في التقارير المالية مصداقية المعلومة المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل، و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية، بما يحقق الهدف من إستخدامها. [1]

ثانيا: أهمية جودة التقارير المالية :

لتحديد مفاهيم جودة التقارير المالية فإنه يجب أن تتسم المعلومة بالدقة لتقييم نوعية المعلومة المحاسبية، كما تساعد المسؤولين على إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية، والتمييز بين ما يعتبر إيضاحا ضروريا وما لا يعتبر كذلك.

كما يجب تقييم (فائدة المعلومة) على أساس أهداف القوائم المالية التي ترتكز عليها في الإهتمام لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في الإتخاذ القرارات.

ويؤدي التركيز على القوائم المالية كونها مصدر أساسي من مصادر المعلومات المالية لإتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والإختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح، وطالما أن هناك مجالا للمفاضلة بين الطرق المحاسبية وأساليب الإفصاح فإنه يجب

[1] :ماجد إسماعيل أبو حمام ،**مرجع سبق ذكره**، ص54.

إختيار طريقة محاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يوفر المعلومات لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على إتخاذ قراراتهم ، ولا يعتبر مجرد إسداء النصح بإختيار طريقة المعالجة المحاسبية. [1]

أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومة الناتجة في اتخاذ القرارات إرشادا كافيا لمن يتحملون مسؤولية ذلك الاختيار، لذلك يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرار.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه المؤسسات، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات و توصيلها و توفير مقومات النظام المحاسبي، ويمكن تبيانها فيما يلي :

يستند النظام المحاسبي في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر و المقومات التي تتمثل في مجموعة من الأدوات و الإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه، و تتضمن هذه المقومات ما يلي :

- ✓ **المقومات المادية** : وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات و الأجهزة المحاسبية و اليدوية و الآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومة المحاسبية .
- ✓ **المقومات البشرية** : وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي و العاملين فيه .
- ✓ **المقومات المالية** : و تشمل كافة الأموال المتاحة للنظام و التي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
- ✓ **قاعدة البيانات** : و تحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية و البيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام و تحقيق أهدافه.[2]

[1] :أحلام عباس ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 14.

[2] :أحلام عباس ، **نفس المرجع السابق** ، ص 13.

الفرع الرابع :معايير جودة التقارير المالية :

تتمثل معايير جودة التقارير المالية في معايير فنية، رقابية ، مهنية و قانونية التي تعد ضرورية في إعداد التقارير المالية ونوجز هذه المعايير فيما يلي :

- ✓ **معايير قانونية** : تتمثل في مختلف التشريعات و القوانين التي تضبط المؤسسات، و توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن الأداء .
- ✓ **معايير رقابية** : تهتم بفحص و تقييم مدى الإلتزام بالسياسات و الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة الموسسة، و زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الايجابي للرقابة .
- ✓ **معايير مهنية** : وتشمل مختلف معايير المحاسبة و المراجعة الصادرة من الهيئات و المجالس المحاسبية لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للإطمئنان على إستثماراتهم و التي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة .
- ✓ **معايير فنية** : إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومة، مما يعكس بدوره على جودة تقارير المالية و يزيد ثقة المساهمين و المستثمرين و أصحاب مصالح الشركة، ويؤدي إلى رفع و زيادة الاستثمار.[1]

[1] :عمر محمد مسلم الخوالمة ، **قياس مدى تحقيق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط ، 2010 ص 15 .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة في الموضوع :

سيعرض هذا المبحث أهم الأبحاث العربية و الأجنبية ذات العلاقة من قريب أو من بعيد بموضوع البحث، وعرض أهم الأبحاث التي تم الحصول عليها :

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية :

1- دراسة(أ.م.د كريمة علي كاظم الجوهر) بعنوان "العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين و المدققين " ، 2011.

تدور إشكالية هذه الدراسة حول تحديد طبيعة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و قواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمجلس الإدارة، ولمعالجة هذه الإشكالية إعتمد الباحث في بحثه على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تصميم إستمارة إستبيان موجه إلى المحاسبين في الشركات الصناعية، و المدققين الخارجين لها .

و قد كانت نتائج الدراسة كالآتي :

- ✓ ليس هناك فروقات كبيرة بين الخصائص النوعية الديموغرافية للعينة من المحاسبين و المدققين، حيث لوحظ التركيز على المؤهل العلمي و تخصص المحاسبة و الشهادات المهنية لدى المدققين بشكل أكبر من المحاسبين و التركيز على الخبرة لدى المحاسبين بشكل أكبر من المدققين .
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة العلمية بأن جميع العلاقات بين قواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمجلس الإدارة و بين الخصائص المعلوماتية المحاسبية علاقات ذات دلالة إحصائية .
- ✓ أن أكثر الخصائص إرتباطا بقواعد مجلس إدارة هي خاصية الموثوقية و أن أقل الخصائص إرتباطا هي خاصية الملاءمة ثم الفهم .

كما توصي هذه الدراسة بـــ :

- ✓ إجراء المزيد من البحوث المحاسبية الخاصة بقيـــاس جـــودة المعلومـــات المحاســـبية و أثرهـــا علـــى قواعد حوكمة الشركات في قطاعات أخرى غير مبحوثة و في دول أخرى .
- ✓ ضرورة زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بالشـــكل الـــذي يســـاعد علـــى قـــدرهم في استيعاب المعلومات بتكاليف أقل منافع عالية .

2- دراسة (ماجد إسماعيل أبو حمام) بعنوان "أثر تطبيق الحوكمـــة علـــى الإفصـــاح المحاســـبي وجودة التقارير المالية ، دراسة ميدانية للشركات المدرجة في ســـوق فلســـطين لـــلأوراق الماليـــة "، 2009 .

تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى تأثير تطبيق قواعـــد الحوكمـــة علـــى الإفصـــاح المحاســـبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجـــة في ســـوق فلســـطين لـــلأوراق الماليـــة، و لتحقيـــق أهـــداف الدراسة فقد قام الباحث بتصميم إستمارة إســـتبيان تم توزيعهـــا علـــى مـــديري و أصـــحاب القـــرار في سوق فلسطين للأوراق الماليـــة و الشـــركات المدرجـــة في الســـوق، حيـــث كانـــت نتـــائج الدراســـة كالأتي:

- ✓ أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبـــير في تعزيـــز دور الإفصـــاح المحاســـبي وجـــودة التقارير المالية ؛
- ✓ تطور ثقافة الحوكمة و إنعكاسه بشكل رئيسي على تحســـين موقـــع الشـــركات و إســـتمراريتها نحو بلوغ أهدافها ؛
- ✓ ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيـــذ الحوكمـــة مـــن خـــلال إنشـــاء تنظـــيم إداري و مهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة و المدراء التنفيذيين ؛
- ✓ و أوصى الباحث في هذه الدراسة بما يلي :
- ✓ ضرورة تعميق المفاهيم و اللإلتزام بالقواعد الـــتي نصـــت بهـــا منظمـــة التعـــاون الاقتصـــادي و التنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة ؛

- ✓ العمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السلمية لقواعد الحوكمة ؛
- ✓ ضرورة قيام لجنة متخصصة في هذا الغرض بمتابعة تطبيقات مبادئ الحوكمة و الضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة.

3- دراسة (رضا إبراهيم) بعنوان "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح و أثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية " 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار مدى حوكمة وجود علاقة بين جودة الأرباح و بين بعض جوانب حوكمة الشركات المتمثلة في كل مجلس الإدارة و لجنة المراجعة، و بإختبار فروض الدراسة ثم التوصل إلى النتائج التالية :

❖ **نتائج إختبار الفروض المتعلقة بمجلس الإدارة**

- ✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وقد كانت هذه العلاقة عكسية حيث أن زيادة نسبة الملكية تؤدي إلى إنخفاض مستوى الأرباح ؛
- ✓ لم تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين حجم مجلس الإدارة؛
- ✓ كما دلت الإختبارات الإحصائية على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح و بين إستقلالية مجلس الادارة .

❖ **نتائج إختبار الفروض المتعلقة بلجنة المراجعة**

- ✓ عند إختبار العلاقة بين جودة الأرباح و إستقلالية لجنة المراجعة، دلت الإختبارات الإحصائية على وجود علاقة طردية بين جودة الأرباح و إستقلالية لجنة المراجعة ؛
- ✓ لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين نشاط لجنة المراجعة المتمثل بعدد إجتمعاتها ؛
- ✓ و من بين ما أوصى به الباحث في بحثه :

عدم وجود علاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة و بين الأرباح، وقد يكون السبب وراء ذلك هو الملكية العائلية التي تختص بها الأسواق الناشئة في بيئة الأعمال، بمعظم الدول النامية و منها بيئة الأعمال المصرية، مما يؤدي إلى الحد من إستقلالية مجلس الإدارة.

4- دراسة (صدام و آخرون) بعنوان "أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة معلومات التقارير المالية ، دراسة حالة على عينة من المحاسبين في مدينة تكريت " 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم أخلاقيات أعمال المحاسب الإداري بصورة عامة، و الدور الذي تلعبه معايير و أخلاقيات أعمال المحاسب الإداري في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وإنعكاساتها في تحقيق جودة التقارير المالية، و لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تصميم إستمارة إستبيان تم توزيعها على عينة من المحاسبين العاملين في القطاع العام و المختلط و القطاع الخاص، ومن بين النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- ✓ أن إعداد وتقديم التقارير المالية الداخلية وفقا لأخلاقيات الأعمال يضمن سلامة عمل المحاسب الإداري و يجنبه الأخطاء و المشاكل و يكسبه ثقة الأطراف التي تتعامل معها .
- ✓ أن الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة و الموثوقية) على علاقة مع مدى الإلتزام بالمعايير الأخلاقية .
- ✓ هناك علاقة إرتباط معنوية بين معايير أخلاقيات أعمال المحاسب الإداري وجودة معلومات التقارير المالية الداخلية بصورة إجمالية ولكل متغيرات جودة المعلومات بتناسب طردي .
- ✓ أن معايير أخلاقيات المحاسب الإداري الأثر الإيجابي في رفع جودة معلومات التقارير المالية الداخلية تؤكد معنوية (F) المحسوبة على مستوى المعنوية (0.05) ، و لهذا الأثر الصورة الأكبر مع جودة المعلومات بشكلها الإجمالي بالمقارنة مع كل متغير من متغيراتها كل على حدا .

و قد أوصى الباحث في بحثه بضرورة أن تضع الهيئات و المنظمات الراعية للعمل المحاسبي أسسا للإلتزامات الأخلاقية لممارسي المهنة لتضمن المستوى العالي لأدائهم و تعزز من ثقة الجمهور بهم و بمهماتهم، وتوجيه الإهتمام بشكل أكبر نحو معايير أخلاقيات أعمال المحاسب الإداري في المؤسسات نظرا لأهميتها و أهمية المردود الإيجابي الذي يعود عليها بتعزيز جانب الثقة بينهما و بين المجتمع الذي يتعامل معه .

5- دراسة (الفالح عبد الحسن داود) بعنوان "دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في تلبية إحتياجات المستخدمين من المعلومات ، دراسة إستطلاعية على عينة من الوسطاء و المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية " 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي يمكن أن تلعبه معلومات التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في قرارات المستخدمين المتعلقة ببيع وشراء أسهم هذه الشركات، حيث تدور إشكالية هذه الدراسة حول افتقار التقارير المالية المنشورة في سوق الأوراق المالية إلى الكفاءة نتيجة قلة المعلومات المتوفرة التي تلبي إحتياجات المستخدمين إليها لإتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة، و لتحقيق أهداف الدراسة فقد إعتمد الباحث في بحثه على أسلوب الإستقراء في عرض الجوانب النظرية للموضوع و الدراسات السابقة، أما الجانب التطبيقي فقد قام بتصميم إستبيان موجهة للوسطاء الماليين و المستثمرين المتعاملين في هذا السوق .

و قد كانت نتائج الدراسة كالآتي :

- ✓ أن هؤلاء المستخدمين لا يحصلون على التقارير المالية للشركات بسهولة و يسر و أنها لا توفر لهم في الوقت المناسب وحاجتهم إليها .
- ✓ يعتمد هؤلاء المستخدمين على هذه التقارير في قراراتهم الإستثمارية حيث يفهمون المعلومات المحاسبية و يستخدمونها بالشكل الملائم و الصحيح.

لا يكتفي هؤلاء المستخدمين، بمعلومات التقارير المالية للشركات و يحاولون الحصول على معلومات أخرى و من مصادر أخرى تساعدهم في قراراتهم الإستثمارية.

6- دراسة (ناصر محمد علي المجهلي) بعنوان " خصائص المعلومات المحاسبة و أثرها في اتخاذ القرارات " 2009.

وهي دراسة حالة مؤسسة اقتصادية ، و تدور الإشكالية الرئيسية حول ما هي الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية الملاءمة لإتخاذ القرار وهل يوجد علاقة بينهما، و هدفت هذه الدراسة إلى :

- ✓ معرفة العلاقة الموجودة بين خاصيتي الملاءمة و الموثوقية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية وبين فاعلية التأثير على متخذ القرار .
- ✓ معرفة ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية و بين فاعلية التأثير على متخذ القرار .
- ✓ دراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و إبراز دورها في زيادة درجة ملائمة و موثوقية التقارير المالية في إتخاذ القرارات .

و قد إعتمد الباحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي، أمل في الجانب الميداني على مجموعة شركات هائل سعيد و شركاه في الجمهورية اليمنية من خلال توزيع إستمارة إستبيان و تحليل نتائج وتوصل إلى :

أصبحت التقارير المالية الأساسية لا تفي بالإحتياجات المتزايدة الطلب على المعلومات المحاسبية من قبل مختلف الأطراف المعتمدة عليها في إتخاذ القرارات، الأمر الذي دفع الكثير من المنظمات و الجهات المهنية إلى إلزام الشركات التجارية بضرورة إعداد تقارير مالية إضافية .

لقد أثبتت العديد من الدراسات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرار، أنه توجد علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية و بين كفاءتها و ملائمتها في إتخاذ القرارات .

7- دراسة (فراس خضير الزبيدي) بعنوان " أثر المعلومات الحاسبية في قرارات الإستثمار في أسهم شركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " ، 2010.

هدفت هذه الدراسة معرفة أثر المعلومات أثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند إتخاذ قرارات الإستثمار من حيث بيع وشراء أسهم الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، و لتحقيق هذه الدراسة تم إعداد إستبانة على 92 مستثمرا فرديا و تم التوصل إلى النتائج التالية :

- ✓ أن المستثمرين الأفراد العراقيين يجدون المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية واضحة ومفهومة و كافية لغرض إتخاذ قراراتهم الاستثمارية .
- ✓ أن المستثمرين الأفراد العراقيين يقرءون التقارير المالية المدققة و يعتمدون بالدرجة الأولى على حساب الأرباح و الخسائر و الميزانية العمومية عندإتخاذ قرارهم بالتداول بالأسهم .

8- دراسة (نمر محمد الخطيب و صديقي فؤاد) بعنوان " مدى إنعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية " 2011.

تدور الإشكالية الرئيسية حول ما أهمية إنعكاس تطبيق مبادئ و إتفاقيات النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تمكين النظام المحاسبي المالي من إنتاج معلومات مالية مميزة و ذات جودة عالية .

إعتمد الباحثان على إستمارات إستبيان وتم التوصل إلى النتائج التالية :

- ✓ إذا توفر المعلومات المالية على الخصائص المميزة مثل الملاءمة و الموثوقية يبقى نسبي التحقيق
- ✓ من خلال نتائج إستطلاع آراء المهنيين و الباحثين على إعتبار أن المعلومات المالية الناتجة عن تطبيق النظام تعبر أكثر عن الواقع الإقتصادي للمؤسسات وذلك لإعتبارها ملائمة لقياس الأداء و ذات موثوقية .

9- دراسة (بسمة سويد) بعنوان " دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية – القيمة العادلة) " 2012 .

هي دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة في المناطق : ورقلة، الوادي، غرداية، الجزائر العاصمة ، وتدور الإشكالية الرئيسية عن ما هو بديل القياس الأقرب للواقع الجزائري .

الهدف من هذه الدراسة هو إجراء مقارنة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة ومحاولة معرفة أداة مناسبة للقياس في المحاسبة لأن القياس أهم خطوة لإعداد القوائم المالية و بالتالي كلما كانت عناصر القوائم المالية مقاسة بدقة ووضوح كلما زادت جودة المعلومة و بالتالي الإستفادة أكثر من هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية .

و قد إستخدمت الباحثة المنهج الوصفي في الشق النظري إضافة إلى دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من خلال توزيع إستمارة إستبيان ثم تحليل النتائج ببرنامج SPSS،

وقد توصلت إلى النتائج التالية :

- ✓ كل من خاصيتي الموثوقية و الملاءمة مهمتان لدرجة عدم الإستغناء عن أي منهما في إتخاذ القرارات .
- ✓ تم الإعتماد على التكلفة التاريخية على مدى فترة طويلة من الزمن ذلك للموثوقية العالية التي تتصف بها معلوماتها .
- ✓ هناك إجماع تام من أغلبية المستجوبين على أن القيمة العادلة توفر لنا تقارير مالية ذات معلومات مهمة و ملائمة لحاجيات المستخدمين .

10- دراسة (حمقاني بدر الزمان) بعنوان " فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية "2012.

تتمحور الإشكالية الرئيسية في مدى إمكانية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة تفي بإحتياجات مستخدميها كل حسب طبيعة إحتياجه ودرجة وعيه في ظل المحاسبية الحالية، و هدفت هذه الدراسة إلى :

- ✓ تشخيص و تحليل أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي لتحسين جودة المعلومات المالية .
- ✓ معرفة مدى تلبية المعلومة المالية المفصح عنها وفقا للنظام المحاسبي المالي لإحتياجات مستخدميها .

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الشق النظري ثم الإعتماد على إستمارات الإستبيان في الدراسة الميدانية وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- ✓ تأييد المستجوبين لإمكانية وقدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للفهم، وهذا من خلال كمية الإفصاح المحاسبي الإلزامي تقديمها .
- ✓ تأييد المستجوبين لإمكانية و قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرارات .

المطلب الثاني : عرض الدراسات السابقة الأجنبية :

يتناول لمجموعة من الدراسات السابقة العربية و لزيادة ربطنا لموضوع خاصيتي الملاءمة و الموثوقية بالدراسات السابقة سنعرض أهم الدراسات الأجنبية :

1-دراسة (Lantto) بعنوان " Does Ifrs the usefulnes of Accounting Information in a code-Law Country" 2007.

هدف هذه الدراسة إلى تبيان ما إذا كان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين المدونة، حيث طبقت هذه الدراسة في الدول فنلندا التي تحتوي على نظم قوية من شأنها تعزيز البيئة القانونية و تعزيز المعايير المحاسبية المحلية المطبقة في هذه الدولة، و لتحقيق أهداف الدراسة إعتمد الباحث على طريقة التحليل التجريبي من خلال تصميم ثلاث إستبيانات تم توزيعها على كل المحللين الماليين و المديرين و المدققين الخارجيين، توصلت هذه الدراسة إلى أن المستجوبين يعتبرون المعلومات المحاسبية المبينة على أساس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة وموثوقة وذات إعتمادية عالية لإتخاذ قرارات توزيع الموراد الإقتصادية، و أن المستجوبين محايدون تجاه موثوقية و إعتمادية المعلومات المحاسبية المبينة على التقديرات الواردة في متطلبات معايير الإبلاغ المالي و معايير المحاسبة الدولية .

2-دراسة (Azim) بعنوان "Corporate Governance and the Value-Relevance of Accounting : Evidence From Australai Accounting Researche journal"2008.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات و القيمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في أستراليا، و قد إستخدمت الدراسة مجلس إدارة الشركة و لجنة التدقيق و المدقق

الخارجي بالمتغيرات ذات العلاقة بحوكمة الشركات، وقد تم قياس معامل التحديد الإحصائي (R2) ، المعادلة المشتقة من معامل إنحدار سعر الأسهم على المكاسب و القيم الدفترية بإتباع إطار عن عمل تقييم مبنى على نموذج المحاسبي، وقد بينت النتائج أن الشركات التي تملك هيكل حوكمة تظهر معلومات محاسبية ذات قيمة عالية، كما بينت أيضا أن لمتغيرات الشركة الإقتصادية محددات مهمة للقيمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية .

3-دراسة (Al-Shayeb) بعنوان " Financial Reporting in the United Of Arab Emrate"،2003.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح المالي في التقارير المالية السنوية لشركات المساهمة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد شملت الدراسة التقارير المالية السنوية المنشورة لـ (54) شركة، حيث إستهدفت هذه الدراسة كلا من البنوك و شركات التأمين و شركات الخدمات،

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

أن مستوى الإفصاح المالي في دولة الإمارات منخفض، حيث لم تلتزم أي شركة بالإفصاح أكثر من 60% لعشر شركات فقط، وبلغت أكبر نسبة إلتزام لإحدى الشركات 68.29% ، في حين إلتزمت (23) شركة بالإفصاح عن ما نسبته (50-59) % من متطلبات الإفصاح ، وبلغت نسبة إلتزام (21) شركة من (10-49)% من متطلبات الإفصاح.

المطلب الثالث: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:

أولا: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة يلاحظ أن جميع الدراسات السابقة تناولت متغير من متغيرات الدراسة الحالية فيها من تناولت الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية ألا وهي الملاءمة و الموثوقية و منها من تناولت جودة التقارير المالية من جوانب أخرى.

ثانيا: أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:

تبحث الدراسة الحالية عن جودة التقارير المالية من منظور خاصيتي الملاءمة و الموثوقية و الدور الذي يمكن أن تلعبه هاته الخاصيتي في تعزيز جودة التقارير المالية، وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من خلال دراسة بعض المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية أما الدراسات السابقة فتناولت جودة التقارير المالية من جوانب أخرى:

- ✓ **دراسة (كريمة على كاظم الجوهري)**: فتناولت الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية من منظور قواعد الحوكمة لمجلس الإدارة لتقضي وجهات النظر المحاسبيين و المدققين حول فائدة تطبيق قواعد الحوكمة الشركات للخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.
- ✓ **دراسة (ماجد إسماعيل أبو حمام)**: فتناولت جودة التقارير المالية من خلال تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي؛ وتبين كيف لقواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي يزيد من جودة التقارير المالية دراسة لعينة من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- ✓ **دراسة (رضا إبراهيم)** : تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية، كما تختلف أيضا في عينة الدراسات وذلك من خلال الأسواق الناشئة في بيئة الأعمال لمعظم الدول النامية ومنها بيئة الأعمال المصرية.
- ✓ **دراسة (صدام و أخرون)**: فتناولت جودة التقارير المالية من منظور المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري لعينة من المحاسبية لمدينة تكريت .
- ✓ **دراسة (الفالح عبد الحسن داود)** : تناولت دورا التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في تلبية إحتياجات المستخدمين من المعلومات لعينة من الوسطاء المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية .
- ✓ **دراسة(ناصر محمد علي المجهلي)**: تطرقت هذه الدراسة إلى الخصائص التي يجب توفرها في المعلومة المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات وهي دراسة على مجموعة شركات هائل أنعم السعيد بالجمهورية اليمنية،ثم معرفة العلاقة بينها .
- ✓ **دراسة (فراس خضير الزبيدي)**: تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند إتخاذ قرارات الاستثمار، حيث تم إعداد إستبانة على 92 مستثمرا في سوق العراق للأوراق المالية .

- ✓ **دراسة(محمد الخطيب نمر وفؤاد صديقي)**: تطرقت هذه المحاسبي على جودة المعلومات المالية وذلك من خلال إستطلاع أراء المهنيين والباحثين.
- ✓ **دراسة(بسمة سويد)**: تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة القياس الأقرب والمناسب للواقع الاقتصادي الجزائري من خلال توزيع إستمارة إستبيان على عينة من المحاسبين في ولاية ورقلة-غرادية-الوادي –جزائر العاصمة.
- ✓ **دراسة (بدر الزمان خمقاني)**: تناولت فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية .
- ✓ **دراسة (Lanto)** : فكانت حول تحسين فائدة المعلومة المحاسبية (جودة المعلومة المحاسبية) من خلال الإبلاغ المالي الدولية و تختلف أيضا في عينة الدراسة بقيامها طريقة التحليل التجريبي من خلال تصميم ثلاث إستبيانات توزيعها على كل من المحللين الماليين والمديرين والمدققين الخارجيين وذلك خارج البيئة الجزائرية.
- ✓ **دراسة (Azim)** :بالمعلومة المحاسبية أي كيف لحوكمة الشركات التأثير على قيمة المعلومة المحاسبية في أستراليا . فكانت الدراسة حول المعلومة المحاسبية من خلال فحص العلاقة بين حوكمة الشركات و القيمة المتعلقة.

- ✓ **دراسة (Al-shayeb)** : تبحث هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح المالي في التقارير المالية التسوية للشركات المساهمة العامة لكل من البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات.

خلاصة الفصل الأول

في نهاية هذا الفصل نستطيع أن نقول خاصيتي الملاءمة و الموثوقية من أهم الخصائص النوعية المعلومة المحاسبية الواجب توفرها في التقارير المالية ، وهذا حسب النظام المحاسبي المالي الذي يسعى إلى تقديم قوائم مالية تعبر عن معلومات ملائمة ، ويمكن الوثوق بها من قبل المستخدمين لها.

و هكذا أصبح لدينا تصورا واضحا إلى حد ما على الجانب النظري ، بعد ذلك حاولنا أن نوسع مداركنا حول الموضوع فتعرضنا في المبحث الثاني لدراسات السابقة.

الفصل الثـاني :
الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول للأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة و استعراضنا للمفاهيم الأساسية المرتبطة بخاصيتي الملاءمة و الموثوقية وكذلك القوائم المالية، كما تناولنا أهم الدراسات السابقة حول الموضوع وإبراز موقع دراستنا الحالية من هذه الدراسات، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من خلال بعض المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية، لمعرفة وجهة نظر مسؤولي المؤسسات ما إذا كانت هذه المؤسسات تحرص على توفير خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في تقاريرها المالية.

نهدف من خلال الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه خاصية الملاءمة و الموثوقية في تعزيز جودة التقارير المالية، وقد قمنا بدراسة بعض المؤسسات من خلال مقابلات شخصية مع مسؤولي هذه المؤسسات من أجل إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة:

سنتناول في هذا المبحث كيفية إنجاز الدراسة، أي توضيح طريقة إختيار مجتمع الدراسة والعينة، وتحديد المتغيرات وكيفية قياسها، وطريقة جمع المعطيات والأدوات الإحصائية في تحليل البيانات وإختيار الفرضيات .

المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة :

يتضمن هذا المطلب الطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف بمجتمع الدراسة والعينة المدروسة.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة: يتحدد مجتمع هذه الدراسة في أربعة مؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة، وقد شملت الدراسة الإطارات العاملة في هذه المؤسسات، وبالتحديد في مصلحة المحاسبة أو كل من له علاقة بالقوائم المالية .

الفرع الثاني: عينة الدراسة : تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية وقد شملت المؤسسات التالية:

الجدول رقم (1-2): عينة الدراسة

المؤسسة	النشاط الرئيسي	تاريخ بداية النشاط	التسمية المختصرة للمؤسسة
سوناكوم	مختصة في انتاج العربات الصناعية من الشاحنات و الحافلات و غيرها.	أنشئت الشركة بالمرسوم 81-342 المؤرخ في 12ديسمبر 1981	SNVI
سونلغاز	مختصة في إنتاج و نقل الطاقة و توزيعها .	أنشئت الشركة بالمرسوم 69-59 المؤرخ في 1969	SDC

اتصالات الجزائر	تنشط في مجال الهاتف الثابت و النقال موبيليس و خدمات الانترنت و الاتصالات الفضائية.	أنشئت الشركة بموجب قانون فبراير سنة 2000 و دخلت رسميا سوق العمل في 1 يناير 2003	ALGERIE TELECOM
الضمان الاجتماعي	دورها يتمثل في تقديم خدمات التأمين الاجتماعي.	أنشئت الشركة بالمرسوم 223-85 المؤرخ في 20 أوت 1985	CNAS

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على البطاقات التعريفية للمؤسسات.

وبناء عليه تم تحديد عينة الدراسة في 20 استمارة شملت الفئة المعنية ونوضح عينة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): الاستمارات الموزعة على العينة

المؤسسات	العدد	النسبة المئوية
سوناكوم	5	%25
إتصالات الجزائر	5	%25
سونلغاز	5	%25
الضمان الإجتماعي	5	%25
المجموع	20	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (1-2): الاستمارات الموزعة على العينة

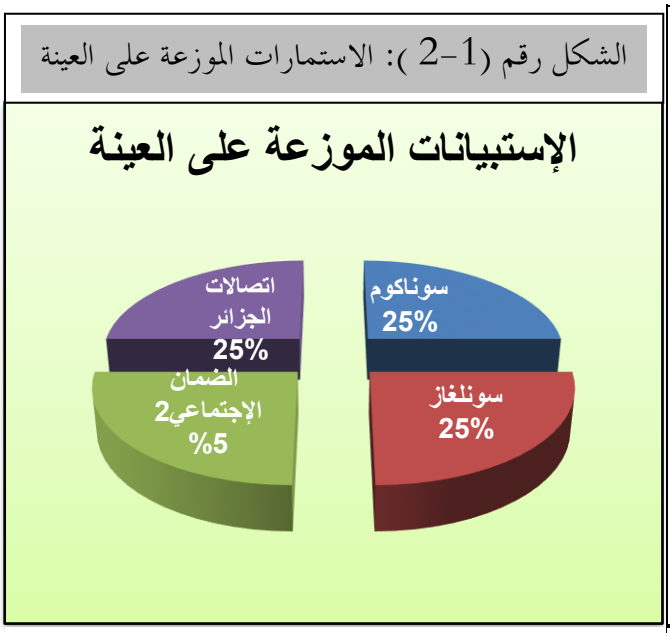

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.

المطلب الثاني: الخطوات المنهجية المتبعة والبرامج المستعملة:

الفرع الأول: الخطوات المنهجية المتبعة:

- **المقابلة الشخصية** : مع المسؤولين والقائمين على نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات المعنية بغية التعرف على مدى تحقيق خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تقاريرها المالية.
- **الملاحظة** : من خلال تتبع بعض مراحل التسجيل، وكذا الوقوف على كيفية الحرص على ممتلكات المؤسسة، وخاصة عند دخولها .
- **تحرير الوثائق** : من خلال الإطلاع على مختلف القوائم وملحقاتها، ومدى إستجابهم للنظام المحاسبي المالي.

الفرع الثاني: البرامج المستعملة:

بعد توزيع الاستبيان على العينة المستهدفة بعد ذلك قمنا بجمعها وترميزها وتفريغها في برنامج Excel، ثم نقل المعطيات إلى برنامج SPSS رقم 24 بغرض المعالجة الإحصائية للبيانات.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية و مناقشتها:

سنقوم في هذا المبحث باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا، مع تحليل هذه النتائج و مناقشتها.

المطلب الأول: عرض النتائج الدراسة التطبيقية:

بعد تفريغ الاستمارات المسترجعة في برنامج SPSS رقم 24 من أجل الحصول على النتائج، نشرع في عرض مختلف النتائج المتحصل عليها، و الخاصة بعينة الدراسة.

الفرع الأول: عرض النتائج المتعلقة بخصائص أفراد العينة:

سنعرض خصائص أفراد العينة المستجوبة في هذه الدراسة، و المتمثلة في المتغيرات التالية:

أولا: متغير جنس العينة:

الجدول رقم (3-2) :توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	14	%70
إناث	6	%30
المجموع	20	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

الشكل رقم (2-2) :توزيع العينة حسب الجنس

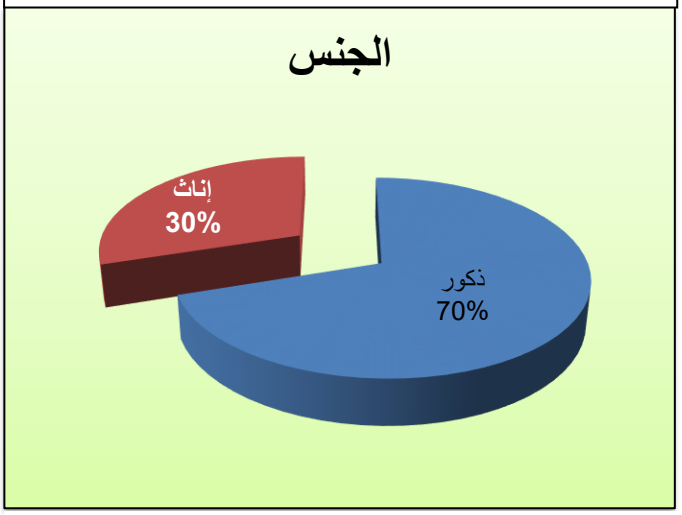

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

- يوضح لنا الجدول رقم (3-2) توزيع العينة حسب الجنس، حيث نلاحظ أن أغلب المسؤولين في المؤسسات المعنية هو ذكور فهم يشكلون نسبة **70 %** ، و هي نسبة أكبر من نسبة الإناث و المتمثلة في **30 %** .

ثانيا: متغير المؤهل العلمي للعينة :

الجدول رقم (4-2) : توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

الجنس	المؤهل				المجموع
	ليسانس	ماستر	دكتوراه	أخرى	
ذكور	8	2	2	2	14
إناث	5	0	0	1	6
المجموع	13	2	2	3	20
النسبة	%65	%10	%10	%15	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

الشكل رقم (3-2) : توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

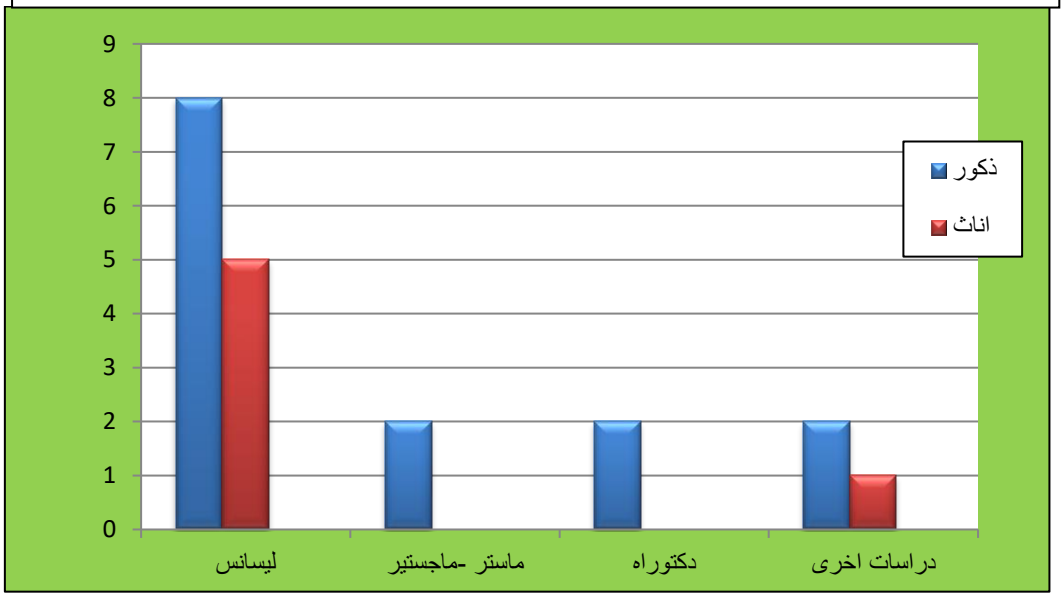

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

نستدل من خلال الجدول رقم (4-2) أن المؤهل العلمي للمسؤولين في المؤسسات المعنية في الغالب هو شهادة ليسانس، أي نسبة **65 %** و هي أغلب نسبة مقارنة مع شهادة الماستر و الدكتورة و الشهادات الأخرى الغير الجامعية، حيث يشكلون نسبة ضئيلة و هي على التوالي **10 %** ،**10 %** ، **15 %** ،و بفارق كبير بين نسبة المتحصلون على شهادة ليسانس .

ثالثا: متغير الخبرة المهنية :

الجدول رقم (5-2) : توزيع العينة حسب الخبرة

الجنس	الخبرة				
	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15	من 15 فما فوق	المجموع
ذكور	1	7	2	4	14
إناث	1	2	1	2	6
المجموع	2	9	3	6	20
النسبة	%10	%45	%15	%30	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

الشكل رقم (4-2) : توزيع العينة حسب الخبرة

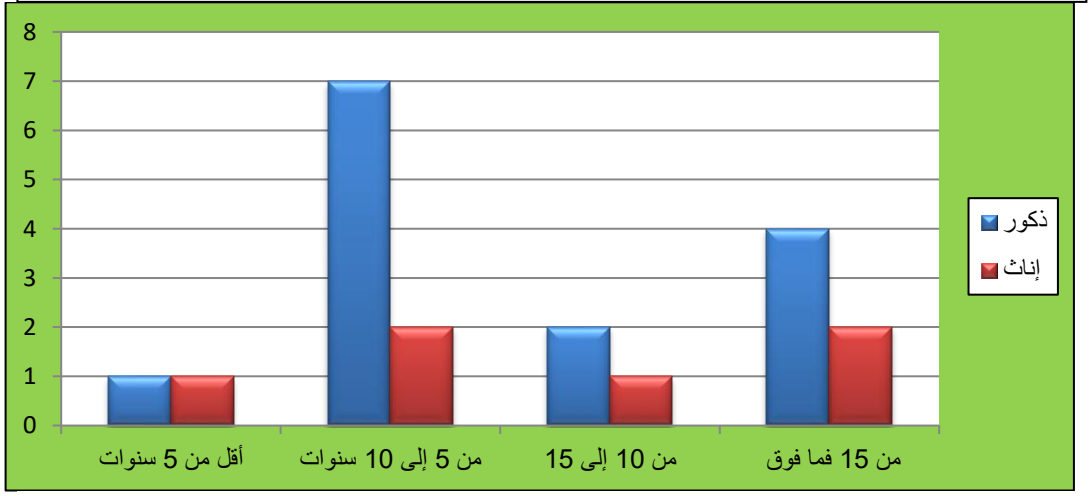

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (5-2) توزيع العينة حسب الخبرة المهنية، فنلاحظ أن أغلب المسؤولين المؤسسات المعنية يمتلكون خبرة 5 إلى 10 سنوات، و من 15 فما فوق، أي بنسب **45 %** و **30 %** بينما نسبة الذين يمتلكون خبرة من 10 سنوات إلى 15 سنة، هي **15 %** و تعتبر أقل من النسب الأولى.

الفرع الثاني: عرض نتائج محاور الدراسة:

قبل الشروع في عرض نتائج محاور الدراسة يتوجب علينا إختبار صدق و ثبات محاور الإستبيان فقمنا بإستخدام معامل ألفا كرونباخ و الجدول التالي يوضح قيم النتائج الإختبار.

الجدول رقم (6-2) : يوضح معامل الصدق و الثبات لمحاور الإستبيان

المحاور	العبارات	الثبات
مستوى جودة المعلومات	9	0.713
الإجراءات المحققة لخاصية الملاءمة في المعلومات المالية	6	0.688
الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في معلومات المالية	11	0.756

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على مخرجاتSPSS

يبين الجدول رقم (6-2) قيم ألفا كرونباخ للمحاور الإستبيان حيث نلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ لمحور الأخير المتعلق بالإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في المعلومات المالية، هو أكبر قيمة لمعامل ألفا كرونباخ لمختلف محاور الإستبيان حيث بلغت قيمته بـــ **75.6%** و تعتبر قيمته جيدة تدل على ثبات عبارات هذا المحور، ثم تليها قيمة ألفا كرونباخ للمحور الأول بنسبة **71.3%** أما بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بالإجراءات الملاءمة في المعلومات المالية، و هي نسبة مقبولة تدل على ثبات فقرات المحور بنسبة**68.8%**.

عرض النتائج المتعلقة بمحاور الإستبيان:

سنحاول وصف و تحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم إستنتاج إتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة، و هذا بالإعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7) : يوضح معايير تحديد الإتجاه	
الإتجـــــــــــــــاه	
من 1 إلى 1.49	لا
من 1.50 إلى 2	نعم

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

أولا: عرض نتائج محور الأول المتعلق بمستوى جودة المعلومات المالية:

الجدول رقم (2-8) : يوضح متوسطات إجابات العينة على محور مستوى جودة المعلومات المالية

الرقم	العبـــــــــــــــــــــــارات	نعم		لا		المتوسط المرجح	الإتجـــاه
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %		
1	تلتزم المؤسسة بمختلف معايير المحاسبة و المراجعة لضبط أداء العملية المحاسبة.	19	%95	1	%5	1.95	نعم
2	تحرص المؤسسة على توفير هيكل تنظمي فعال يقوم بضبط الأداء المحاسبي المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية.	17	%85	3	%15	1.85	نعم
3	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن الميزانية المالية وفق المحتوى المعلوماتي الإلزامي في ظل النظام المحاسبي المالي.	20	%100	0	%0	2	نعم

4	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن جدول الحسابات النتائج وفق المحتوى المعلوماتي الإلزامي في ظل النظام المحاسبي المالي.	20 %100	0 %0	2	نعم
5	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن جدول تدفقات الخزينة وفق المحتوى المعلوماتي الإلزامي في ظل النظام المحاسبي المالي.	20 %100	0 %0	2	نعم
6	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن جدول حركة رؤوس الأموال وفق المحتوى المعلوماتي الإلزامي في ظل النظام المحاسبي المالي.	12 %60	8 %40	1.6	نعم
7	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن الملاحق وفق المحتوى المعلوماتي الإلزامي في ظل النظام المحاسبي المالي.	18 %90	2 %10	1.9	نعم
8	تلتزم المؤسسة بمختلف التشريعات و القوانين من أجل زيادة جودة تقاريرها المالية.	15 %75	5 %15	1.75	نعم
9	تقوم المؤسسات بعمليات الفحص و الرقابة بمدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات المحاسبية.	19 %95	1 %5	1.95	نعم

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجاتSPSS

يظهر من خلال الجدول رقم (8-2) و الذي يوضح المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول مستوى جودة المعلومات المالية أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور بلغ (1.8889)، حيث حصلت العبارات (3) (4) (5) على أكبر تأييد من قبل المستجوبين بمتوسط حسابي بلغ (2)، في حيث تحصلت العبارة رقم (6) على أدنى متوسط حسابي (1.6).

ثانيا: عرض نتائج محور الثاني المتعلق بالإجراءات المحققة لخاصية الملاءمة في المعلومات المالية:

الجدول رقم (9-2) : يوضح متوسطات إجابات العينة على محور الإجراءات المحققة لخاصية الملاءمة في المعلومات

الرقم	العبـــــــــــــــــــــــــــــارات	نعم	لا	المتوسط المرجح	الإتجـــــاه
		العدد	العدد		
		النسبة%	النسبة%		
1	تلتزم المؤسسة بإصـــدار التقـــارير الماليـــة في التوقيـــت المناســـب و في حينها	20	0	2	نعم
		%100	%0		
2	تفصح المؤسسة عن معلومات مالية تمكـــن مختلـــف المســـتخدمين مـــن تقييم صحة التوقعات السابقة و تصحيحها.	17	3	1.85	نعم
		%85	%15		
3	تفصح المؤسسة عن معلومات مالية تمكـــن مختلـــف المســـتخدمين مـــن التنبؤ بالنتائج المستقبلية.	17	3	1.85	نعم
		%85	%15		
4	تقوم المؤسسة بإعداد تقارير مالية مرحلة (ثلاثية،رباعية،سداسية).	14	6	1.70	نعم
		%70	%30		
5	تتضمن المعلومات المالية المفصح عنها جميع أغراض مســـتخدمي هـــذه المعلومات.	19	1	1.95	نعم
		%95	%5		
6	تقدم التقارير المالية معلومات محاســـبية لهـــا القـــدرة علـــى التغذيـــة العكسية (الإرتدادية) أي المدخلات من المعلومات.	17	3	1.85	نعم
		%85	%15		

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجاتSPSS

يظهر من خلال الجدول رقم (9-2) و الذي يوضح المتوســـطات الحســـابية لإجابـــات أفـــراد العينـــة حول الإجراءات المتعلقة بالملاءمة في المعلومات المالية، أن المتوســـط العـــام لفقـــرات هـــذا المحـــور بلـــغ

(1.8667)، حيث حصلت العبارة رقم (1) على أكبر تأييد عن قبل المستجوبين بمتوسط حسابي بلغ (2)، و حين تحصلت العبارة رقم (4) على أدنى متوسط حسابي بـ (1.70).

ثالثا: عرض نتائج محور الثالث المتعلق بالإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في المعلومات المالية.

الجدول رقم (10-2) : يوضح متوسطات إجابات العينة على محور الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في المعلومات المالية.

الرقم	العبارات	نعم	لا	المتوسط المرجح	الإتجاه
		العدد	العدد		
		النسبة%	النسبة%		
1	تعبر التقارير المالية بصدق عن الأحداث التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة.	20	0	2	نعم
		%100	%0		
2	تقدم المؤسسة تقاريرها المالية بكل حيادية و عدم التحيز في القياس والإفصاح .	20	0	2	نعم
		%100	%0		
3	تتمتع المؤسسة بنظام معلومات محاسبي مستقل، يضمن الإجراءات الثبوتية لمختلف التسجيلات (المعاملات و الأحداث).	20	0	2	نعم
		%100	%0		
4	تقسيم و توزيع محكم للوظائف بين العمال.	15	5	1.75	نعم
		%75	%25		
5	هناك تسلسل واضح و محكم في ترتيب عمليات تسجيل مختلف الأحداث و العاملات.	20	0	2	نعم
		%100	%0		
6	هناك ضوابط رقابية تخضع لها ممتلكات المؤسسة.	19	1	1.95	نعم
		%95	%5		

7	يتمتع المراجع الداخلي للمؤسسة لمستوى من الخبرة و الكفاءة.	13	7	1.65	نعم
		%65	%35		
8	تتضمن التقارير المالية المفصح عنها معلومات موضوعية من حيث إمكانية التحقق من صحتها.	20	0	2	نعم
		%100	%0		
9	القيام بالمطابقات الدورية بين ما هو موجود و ما هو مسجل، (التزام المؤسسة بالمتطلبات الجرد المعمول به).	20	0	2	نعم
		%100	%0		
10	هناك تسجيل فوري لمعاملات و أحدث المؤسسة طبقا لمحاسبة الاستحقاق.	20	0	2	نعم
		%100	%0		
11	هناك إلتزام من قبل المؤسسة بمسك مختلف السجلات و الوثائق الثبوتية لمختلف المعاملات.	20	0	2	نعم
		%100	%0		

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجاتSPSS

يظهر من خلال الجدول رقم (10-2) و الذي يوضح المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في المعلومات المالية، أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور بلغ (1.9409) حيث تحصلت العبارات رقم (1) (2) (3) (5) (8) (9) (10) (11) على أكبر تأييد عن قبل المستجوبين بمتوسط حسابي بلغ (2) ، و حين تحصلت العبارة رقم (7) على أدنى متوسط حسابي بـ (1.65).

المطلب الثاني: تحليل نتائج محاور الدراسة:

الفرع الأول: تحليل نتائج المحور المتعلق بمستوى جودة المعلومات المالية:

مستوى جودة المعلومات المالية من أجل معرفة مدى التكامل بين خاصيتي الملاءمة و الموثوقية على جودة التقارير المالية توصلنا إلى ما يلي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8-2) الذي يوضح نتائج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة أن كل فقرات هذا المحور بإتجاه نعم و بمتوسط حسابي بلغ (1.8889).

مما يدل على :

- ✓ إتفاق أغلبية أفراد العينة بإلتزام المؤسسات المعنية بمختلف معايير المحاسبة و المراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية.
- ✓ موافقة أغلبية أفراد العينة على حرص المؤسسات المعنية على توفير هيكل تنظمي فعال، يقوم بضبط الأداء المحاسبي بما يتوافق مع المتطلبات القانونية.
- ✓ تأييد أفراد العينة حول الإفصاح المؤسسات المعنية عن القوائم المالية وفق المحتوى الإلزامي في ظل النظام المحاسبي المالي.
- ✓ موافقة أغلبية أفراد العينة على القيام بمختلف التشريعات و القوانين، من أجل زيادة جودة تقاريرها المالية.
- ✓ إتفاق أغلبية أفراد العينة على القيام بعمليات الفحص و الرقابة بمدى الإلتزام بالسياسات، و الإجراءات المحاسبية.

الفرع الثاني: تحليل نتائج المحور المتعلق بمدى حرص المؤسسات على توفير خاصية الملاءمة في تقارير المالية:

من أجل تقييم خاصية الملاءمة في القوائم المالية لهذه المؤسسات، طرحنا على أفراد العينة مجموعة الأسئلة تخص خصائص الفرعية للخاصية الملاءمة، التي بوجودها تعتبر المعلومة ملائمة و توصلنا إلى ما يلي:

- ✓ من خلال الجدول رقم (9-2) الذي يوضح نتائج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة، نلاحظ أن كل الفقرات هذا المحور جاءت بإتجاه نعم و بمتوسط بلغ (1.8667) مما يدل على:
- ✓ تأييد كل أفراد العينة حول خاصة التوقيت المناسب في القوائم المالية، حيث بلغ متوسط الإجابات حولها (2) .
- ✓ إتفاق أغلبية أفراد العينة بأن القوائم المالية تتضمن معلومات محاسبية، لها القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية، حيث بلغ متوسط الإجابات حولها بـ (1.85).
- ✓ تأييد أغلبية أفراد العينة بأن القوائم المالية تتضمن معلومات محاسبية، لها قيمة إسترجاعية (التغذية العكسية) تقييم التنبؤات السابقة.
- ✓ من خلال هذا يتضح لنا أن القوائم المالية التي يتم الإعتماد عليها من قبل المؤسسات المعنية فيها معلومات تتميز بدرجة مقبولة من الملاءمة.

الفرع الثالث:تحليل نتائج المحور المتعلق بمدى حرص المؤسسات على توفير خاصية الموثوقية في تقارير المالية.

من أجل تقييم خاصية الموثوقية في القوائم المالية لهذه المؤسسات، طرحنا على أفراد العينة مجموعة الأسئلة تخص مجموعة من الخصائص التي تعتبر توفرها كشروط لإعتبار المعلومة موثوق فيها،

و توصلنا إلى ما يلي:

من خلال الجدول رقم (10-2) الذي يوضح نتائج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة، نلاحظ أن كل الفقرات هذا المحور بإتجاه نعم و بمتوسط حسابي بلغ (1.9409) مما يدل على:

- ✓ تأييد كل أفراد العينة على توفير في القوائم المالية معلومات محاسبية موثوق فيها، و أنها تعبر بعدالة و أمانة ما يعرض في هذه القوائم من أحداث اقتصادية، حيث بلغ متوسط الحسابي لها بـ (2).
- ✓ موافقة أغلبية أفراد العينة بأن المعلومات المقدمة في القوائم المالية قابلة للتحقيق فعلا، و أن المعلومات تتميز بحيادية و بعيدة عن التحيز في القياس و الإفصاح المحاسبي.
- ✓ من خلال هذا يتضح لنا أن القوائم المالية التي يتم الإعتماد عليها من قبل المؤسسات المعنية، فيها معلومات تتميز بدرجة من الموثوقية.

المطلب الثالث: إختبار مناقشة فرضيات الدراسة:

سنقوم بإختبار الفرضيات الخاصة بدراستنا، و المتمثلة في الفرضيات التالية:

الفرع الأول : مدى حرص المؤسسات على توفير خاصية الملاءمة في تقرير المالية:

ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي، نلاحظ أن المؤسسات محل الدراسة تحرص و بدرجة كبيرة على توفير خاصية الملاءمة في تقريرها المالية، نظرا لوجود قوانين صارمة تلزم

المؤسسات بتوفير خاصية الملاءمة في تقرير المالية، وقد إتضح هذا من خلال رفع مستوى المتوسطات الحسابية، حيث كان المتوسط الحسابي العام (1.8667)؛ وهذا يدل على أن مستوى التطبيق كان كبيرا جدا، حيث أن هناك عبارات قد حصلت على التأييد الكامل من قبل المستجوبين داخل هذه المؤسسات بمتوسط حسابي بلغ (2)، و تتمثل في العبارة رقم (1) و هي إلتزام المؤسسات بإصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب.

الفرع الثاني : مدى حرص المؤسسات على توفير خاصية الموثوقية في تقرير المالية:

ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي، نلاحظ أن المؤسسات محل الدراسة تحرص و بدرجة كبيرة على توفير خاصية الموثوقية في تقريرها المالية، و ذلك نظرا لوجود قوانين صارمة تلزم المؤسسات بتوفير خاصية الموثوقية في تقريرها المالية، وقد إتضح هذا من خلال رفع مستوى المتوسطات الحسابية، حيث كان المتوسط الحسابي العام (1.9409)، وهذا يدل على أن مستوى التطبيق كان كبيرا جدا، حيث أن هناك عبارات قد حصلت على التأييد الكامل من قبل المستجوبين داخل المؤسسة بمتوسط حسابي بلغ (2)، و تتمثل في العبارات رقم (1) (2) (3) (5) مما يدل هذا على أن نسبة موافقة المستجوبين كانت مرتفعة جدا.

الفرع الثالث : الدور التي تلعبه خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية:

أولا : الدور التي تلعبه خاصيتي الملاءمة في تفعيل جودة التقارير المالية:

و التي بدورها تم تقسيمها على فرضيتين جزئيتين كما يلي :

- Ho : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة بخصوص وجود تأثير خاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية.
- H_1 : توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة بخصوص وجود تأثير خاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية.

- حيث يمثل كل من :
  - Ho : و هي الفرضية العدمية (الصفرية).
  - H_1 : و هي الفرضية البديلة و هي عكس الفرضية العدمية .

الجدول رقم (11-2) : يوضح نتائج اختبار ANOVA للفرضية الثالثة.		
نوع الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
ANOVA	0.622	قبول الفرضية العدمية

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجاتSPSS

من خلال نتائج الإختبار الموضحة في الجدول رقم (11-2) أظهرت عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة بخصوص وجود تأثير لخاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية، عند مستوى الدلالة الإحصائية للإختبار حيث بلغت (0.622) و هي أكبر من (0.05)، و عليه فإننا نقبل الفرضية العدمية Ho، لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة بخصوص وجود تأثير لخاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية، و تنفي الفرضية البديلة H_1 توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة بخصوص وجود تأثير لخاصية الملاءمة على جودة التقارير المالية.

ثانيا : الدور التي تلعبه خاصية الموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية:

و التي بدورها تم تقسيمها على فرضيتين جزئيتين كما يلي :

- Ho : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة، بخصوص وجود تأثير خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية.
- H_1 : توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة، بخصوص وجود تأثير خاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية.

- حيث يمثل كل من
  - Ho : و هي الفرضية العدمية (الصفرية).
  - H_1 : و هي الفرضية البديلة و هي عكس الفرضية العدمية.

الجدول رقم (12-2) : يوضح نتائج اختبار ANOVA للفرضية الثالثة.		
نوع الاختبار	**مستوى الدلالة**	**القرار**
ANOVA	0.98	قبول الفرضية العدمية

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجاتSPSS

من خلال نتائج الإختبار الموضحة في الجدول رقم (12-2) أظهرت عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة بخصوص وجود تأثير لخاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية، عند مستوى الدلالة الإحصائية للاختبار حيث بلغت (0.98) و هي أكبر من (0.05)، و عليه فإننا نقبل الفرضية العدمية Ho لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة بخصوص وجود تأثير لخاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية، و تنفي الفرضية البديلة H_1 توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة بخصوص وجود تأثير لخاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقييم الجانب النظري لخاصيتي الملاءمة و الموثوقية ومدى مساهمتها في تعزيز جودة التقرير المالية، وهذا من خلال دراسة بعض المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية.

و كخلاصة عامة لأهم نتائج هذا الفصل لمسنا الإدراك المسؤولين لهذه المؤسسات لأهمية توفير خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في تقاريرها المالية.

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

1. من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى، نستنتج بأن المؤسسات تحرص بشكل كبير على توفير خاصية الملاءمة في تقريرها المالية، وهذا ناتج من الإدراك الجيد بأهمية توفيرها.
2. من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية، نستنتج بأن المؤسسات تحرص بشكل كبير على توفير خاصية الموثوقية في تقريرها المالية، وهذا ناتج من الإدراك الجيد بأهمية توفيرها.
3. من خلال نتائج الفرضية الثالثة، نستنتج أن هناك دور كبير و فعال لخاصيتي الملاءمة و الموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية، أي أن كل ما زادت الملاءمة و الموثوقية زادت جودة التقارير المالية.

الخاتمة

الخاتمـــــة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على الدور التي تلعبه خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في تعزيز و تفعيل جودة التقارير المالية.

و من أجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين، الأول تناولنا فيه الأدبيات النظرية و التطبيقية حول موضوع بحثا، و الفصل الثاني كان عبارة عن دراسة حالة لبعض المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية، و هذا ما مكننا من الوصول إلى بعض النتائج من خلال دراستنا لفرضيات الدراسة لتي نوجزها فيما يلي :

❖ نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى**: من خلال نتائج التحليل و الدلالات الإحصائية لأراء الأفراد العينة، تظهر موافقة أغلبية المسؤولين و بدرجة عالية حول توفير خاصة الملاءمة في التقارير المالية لهذه المؤسسات ،كما أثبتت الإختبار الإحصائية و المتعلقة بخصائص الفرعية لخاصية الملاءمة.
  - ✓ تأييد أغلبية الأفراد العينة حول توفير خاصية التوقيت المناسب في التقارير المالية.
  - ✓ تأييد أغلبية الأفراد العينة حول القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.
- **الفرضية الثانية:** من خلال نتائج التحليل و الدلالات الإحصائية لأراء الأفراد العينة، تظهر موافقة أغلبية المسؤولين و بدرجة عالية حول توفير خاصة الموثوقية في التقارير المالية، لهذه المؤسسات كما أثبتت الاختبار الإحصائية و المتعلقة بخصائص الفرعية لخاصية الموثوقية.
  - ✓ التعبير بعدالة و بكل أمانة عن الأحداث الاقتصادية، و موضوعية المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية.
  - ✓ قابلية المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للتحقق.
  - ✓ حيادية المعلومات المحاسبية و بعيدة عن التحيز.

- **الفرضية الثالثة:** من خلال نتائج الاختبارات و الدلالات الإحصائية لأراء الأفراد العينة، تظهر عدم وجود فروقات ذات الدلالة الإحصائية بخصوص وجود تأثير فعال لخاصيتي الملاءمة و الموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية، أي أن خاصيتي الملاءمة و الموثوقية تلعب دورا هاما في تعزيز جودة التقارير المالية، حيث أن كلما زادت الملاءمة و الموثوقية في التقارير المالية زادت جودتها.

❖ أفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع جودة التقارير المالية من منظور خاصيتي الملاءمة والموثوقية ، وعليه تفتح هذه الدراسة أفاق البحث أمام العديد من الدراسات لتدرس جودة التقارير المالية من عدة زوايا ، ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- ✓ إعادة نفس الدراسة من خلال الدراسة الميدانية لفئة معينة من المحليين الماليين والمستثمرين.
- ✓ دراسة مدى تحقق الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.
- ✓ جودة التقارير المالية من المنطور المعايير الاخلاقية.
- ✓ جودة التقارير المالية من خلال فعالية النظام المحاسبي المالي.

❖ التوصيات:

بعدما تحققنا من إمكانية مساهمة هاتين الخاصيين في زيادة جودة التقارير المالية، فإننا نوصي بمايلي:

- ✓ الافصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في إعداد وعروض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ،لأنها توضح للقارئ مصدر وأساس كل رقم في القوائم المالية وزيادة مصدقيتها.
- ✓ ضرورة عقد ندوات وملتقيات لتثقيف معدي التقارير المالية بأهمية توفير خصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في تقاريرها المالية .
- ✓ الحرص أكثر بالتزام المؤسسة بمختلف التشريعات والقوانين من أجل زيادة الجودة.

قائمة المصادر
و المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية :

I. الكتب :

1. رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير** ،دار وائل للنشر ، عمان ، ط1، سنة 2006.
2. رضوان حلوة حنان ، **تطور الفكر المحاسبي مدخل لنظرية المحاسبة** ، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن،سنة 2003.
3. فداغ لفداغ ، **المحاسبة المتوسطة النظرية و التطبيق في القوائم المالية و الأصول** ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، سنة 2002 .
4. كمال عبد العزيز النقيب ، **مقدمة في النظرية المحاسبية** ، دار وائل للنشر ، طبعة1 ، سنة 2004 .
5. محمد سمير الصبان و اسماعيل جمعة ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية الاسكندرية ،ط1 ، مصر ، سنة 1999.
6. نعيم حسين دهمش ، **القوائم المالية و المباديء المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما** ، دار المطبوعات للنشر و دائرة المكاتب الوطنية ، عمان الأردن سنة 1995.

II.الرسائل و الأطروحات :

1. أحلام عباس ، **أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية** ، (دراسة لعينة من المسيير الماليين و مدققي الحسابات) ، مذكرة شهادة الماستر علوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2012-2013.
2. أسيا زغابي ، **تقييم خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في القوائم المالية في ظل (SCF) من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم الاقتصادية و علوم التسيير ، ورقلة 2015،2016.
3. الفالح عبد الحسن داود ، **دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في تلبية إحتياجات المستخدمين من المعلومات** ، دراسة استطلاعية على عينة من الوسطاء و المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 2 ، العدد 3 ، سنة 2012.
4. خمقاني بدر الزمان ، **فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير ، العلوم التجارية ، جامعة ورقلة ، سنة 2012/2011.
5. عمر محمد مسلم الخوالمة ، **قياس مدى تحقيق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط ، سنة 2010 .

6. ماجد اسماعيل أبو حمام ، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية** ، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين ، سنة 2009 .

7. مصطفى عقاري ، **مساهمة عملية تحسين المخطط الوطني** ، اطروحة دكتوراه الغير المنشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، سنة 2005 .

8. ناصر محمد علي المجاهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية و أثارها في إتخاذ القرارات** ،(دراسة حالة في المؤسسات الاقتصادية) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التنسيير ، كلية الحاج لخضر باتنة سنة 2008،2009.

9. نوال صباحي ، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) و أثاره على جودة المعلومة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2012.

III.الملتقيات و المؤتمرات :

1. شارف خوجة الطيب ، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية** ، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة :" المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية 22/21 نوفمبر سنة 2007 جامعة باجي مختار عنابة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية.

2. نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد ، **مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية و المالية تجربة الجزائر** ، المؤتمر العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي الجزائر ، بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، سنة 2011 .

IV.المجلات :

1. الحاج قوارين ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في ضل تكنولوجية المعلومات** ، مجلة الباحث العدد 10 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، سنة 2012 .

2. صدام محمد محمود و آخرون ، **أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة معلومات التقارير المالية** ، دراسة حالة على عينة من المحاسبين في مدينة تكريت، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية و الادارية ، المجلد 4 ، العدد 7، سنة 2011.

V.القوانين و المراسيم :

1. المواد 6-25-26-27-29-37-39 من **القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25** .

2. المواد 3-4-8-9-15-16-18 من المرسوم التنفيذي رقم **156-08** المؤرخ في **2008/05/26**.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

1. Al-Shayeb,**Corporate Financial Reporting in the United Of Arab Emraite** , Arab journal Administrative sciences, vol10,N1 , 2003.
2. Azim ,**Corporate Governance and the Value-Relevance of Accounting** : Evidence From Australai , Accounting Researche journal, vol21 , N2 , 2008.
3. Lantto,**Does Ifrs improve the usefulnes of Accounting Information in a code-Law Country**, University of Oulu-Department of Accounting and Finance, 2007 .
4. Naciri Ahmed et Géd Alim : **La bource et la comptabilité** , la Revuer française de la comptabilité, N0175 Jan, Paris1987.

الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة الاستقصاء :

الملحق رقم 01: استمارة استبيان

وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح-ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير

"استبيان"

في إطار إعداد مذكرة ماستر أكاديمي ضمن تخصص دراسات محاسبية معمقة تحت عنوان تقييم دور خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية، يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة،ومما لاشك فيه أن توخي الدقة في اختيار الإجابة المناسبة سيكون له أثر كبير في انجاز ونجاح هذه الدراسة والوصول إلى نتائج مفيدة وواقعية،وكما نؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلم فقط

شاكرين لكم حسن تعاون **الطالب: صخر عمار**

أولا: البيانات الشخصية والمهنية

الرجاء وضع اشارة (x) أمام الخانة المناسبة :

1) الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2) المستوى العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ أخرى ☐

الخبرة: أقل من 5سنوات ☐ من 5إلى 10 ☐ من 10 إلى 15 ☐ 15سنة فما فوق ☐

المحور الأول : مستوى جودة المعلومات المالية

الرقم	العبارات	نعم	لا
1	تلتزم المؤسسة بمختلف معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبة		
2	تحرص المؤسسة على توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط الأداء المحاسبي في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية		
3	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن الميزانية المالية وفق المحتوى المعلوماتي الإلزامي في ظل النظام المحاسبي المالي		
4	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن جدول الحسابات النتائج وفق المحتوى المعلوماتي الإلزامي في ظل النظام المحاسبي المالي		
5	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن جدول تدفقات الخزينة وفق المحتوى المعلوماتي الإلزامي في ظل النظام المحاسبي المالي		
6	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن جدول حركة رؤوس الأموال وفق المحتوى المعلوماتي الإلزامي في ظل النظام المحاسبي المالي		
7	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن الملاحق وفق المحتوى المعلوماتي الإلزامي في ظل النظام المحاسبي المالي		
8	تلتزم المؤسسة بمختلف التشريعات والقوانين من اجل زيادة جودة تقاريرها المالية		
9	تقوم المؤسسة بعمليات الفحص والرقابة بمدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المحاسبية		

المحور الثاني: الإجراءات المحققة لخاصية الملاءمة في المعلومات المالية

الرقم	العبارات	نعم	لا
1	تلتزم المؤسسة بإصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب وفي حينها		
2	تفصح المؤسسة عن معلومات مالية تمكن مختلف المستخدمين من تقييم صحة التوقعات السابقة وتصحيحها		
3	تفصح المؤسسة عن معلومات مالية تمكن مختلف المستخدمين من التنبؤ بالنتائج المستقبلية		
4	تقوم المؤسسة بإعداد تقارير مالية مرحلية (ثلاثية،رباعية،سداسية)		
5	تتضمن المعلومات المالية المفصح عنها جميع أغراض مستخدمي هذه المعلومات		
6	تقدم التقارير المالية معلومات محاسبية لها القدرة على التغذية العكسية (الإرتدادية)أي المدخلات من المعلومات		

المحور الثالث: الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية في المعلومات المالية

الرقم	العبارات	نعم	لا
1	تعبر التقارير المالية بصدف عن الأحداث التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة		
2	تقدم المؤسسة تقاريرها المالية بكل حيادية وعدم التحيز في القياس والإفصاح عن المعلومات		
3	تتمتع المؤسسة بنظام معلومات محاسبي مستقل يضمن الإجراءات الثبوتية لمختلف التسجيلات (المعاملات و الأحداث)		
4	تقسيم وتوزيع محكم للوظائف بين العمال		
5	هناك تسلسل واضح و محكم في ترتيب عمليات تسجيل مختلف الأحداث و المعاملات		
6	هناك ضوابط رقابية تخضع لها ممتلكات المؤسسة		
7	يتمتع المراجع الداخلي للمؤسسة لمستوى من الخبرة والكفاءة		
8	تتضمن التقارير المالية المفصح عنها معلومات موضوعية من حيث إمكانية التحقق من صحتها		
9	القيام بالمطابقات الدورية بين ما هو موجود و ما هو مسجل (التزام المؤسسة بالمتطلبات الجرد المعمول به)		
10	هناك تسجيل فوري لمعاملات وأحدث المؤسسة طبقا لمحاسبة الاستحقاق		
11	هناك التزام من قبل المؤسسة بمسك مختلف السجلات والوثائق الثبوتية لمختلف المعاملات		

الملحق رقم (2): نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة :

عينة الدراسة				
			Fréquence	Pourcentage
Valide	سوناكوم		5	25,0
	سونلغاز		5	25,0
	اتصالات الجزائر		5	25,0
	الضمان الاجتماعي		5	25,0
	Total		20	100,0

الجنس				
			Fréquence	Pourcentage
Valide	أنثى		6	30,0
	ذكر		14	70,0
	Total		20	100,0

المؤهل * الجنس Tableau croisé						
Effectif						
			المؤهل			
			ليسانس	ماستر	ماجستير	أخرى	Total
الجنس	أنثى		5	0	0	1	6
	ذكر		8	2	2	2	14
Total			13	2	2	3	20

الخبرة * الجنس Tableau croisé						
Effectif						
			الخبرة			
			سنوات 5 أقل من	سنوات 10 الى 5 من	سنة 15 من 10 الى	سنة فما فوق 15	Total
الجنس	أنثى		1	2	1	2	6
	ذكر		1	7	2	4	14
Total			2	9	3	6	20

الملحق رقم (3): نتائج معامل ألفا–كرونباخ لثبات الدراسة :

المحـــور الأول	
Alpha de Cronbach	**Nombre d'éléments**
,7130	9

المحـــور الثاني	
Alpha de Cronbach[a]	**Nombre d'éléments**
0,688	6

المحـــور الثالث	
Alpha de Cronbach	**Nombre d'éléments**
,7560	11

الملحق رقم (4): نتائج متوسطات للمحور الأول :

توفر معايير المحاسبة و المراجعة			
		Fréquence	**Pourcentage**
Valide	**لا**	1	5,0
	نعم	19	95,0
	Total	20	100,0

توفر هيكل تنظيمي فعال			
		Fréquence	**Pourcentage**
Valide	**لا**	3	15,0
	نعم	17	85,0
	Total	20	100,0

SCFالإفصاح عن الميزانية وفق			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	20	100,0

SCFالإفصاح عن جدول حسابات النتائج وفق			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	20	100,0

SCFالإفصاح عن تدفقات الخزينة وفق			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	20	100,0

SCFالإفصاح عن جدول حركة رؤوس الأموال وفق			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	لا	8	40,0
	نعم	12	60,0
	Total	20	100,0

SCFالإفصاح عن الملاحق وفق			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	لا	2	10,0
	نعم	18	90,0
	Total	20	100,0

الالتزام بالتشريعات و القوانين			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	لا	5	25,0
	نعم	15	75,0
	Total	20	100,0

الفحص و الرقابة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	لا	1	5,0
	نعم	19	95,0
	Total	20	100,0

الملحق رقم (5): نتائج متوسطات للمحور الثاني :

التوقيت المناسب			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	20	100,0

تقييم صحة النوقعات السابقة و تصحيحها			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	لا	3	15,0
	نعم	17	85,0
	Total	20	100,0

التنبؤ بالنتائج المستقبلية			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	لا	3	15,0
	نعم	17	85,0
	Total	20	100,0

إعداد التقارير المرحلية			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	لا	6	30,0
	نعم	14	70,0
	Total	20	100,0

توفر أغراض مستخدمي المعلومة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	لا	1	5,0
	نعم	19	95,0
	Total	20	100,0

التغذية العكسية			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	لا	3	15,0
	نعم	17	85,0
	Total	20	100,0

الملحق رقم (6): نتائج متوسطات للمحور الثالث :

صدق المعلومات في المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	20	100,0

حيادية المعلومات في المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	20	100,0

النظام المعلوماتي المستقل في المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	20	100,0

تقصيم الوظائف في المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	لا	5	25,0
	نعم	15	75,0
	Total	20	100,0

ترتيب العمليات في المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	20	100,0

ضوابط رقابية في المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	لا	1	5,0
	نعم	19	95,0
	Total	20	100,0

خبرة المراجع الداخلي في المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	لا	7	35,0
	نعم	13	65,0
	Total	20	100,0

موضوعية المعلومات في المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	20	100,0

عمليات الجرد في المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	20	100,0

التسجيل الفوري للأحداث في المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	20	100,0

مسك السجلات في المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	20	100,0

الملحق رقم (7): نتائج اختبار ANOVA: للفرضية الثالثة

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	15.000	6.700		2.239	.039
	الملاءمة	.179	.355	.141	.503	.622
	الموثوقية	-5.838E-17	.366	.000	.000	.98

الفهرس

الفهرس	رقم الصفحة
الإهـــــــــداء	I
الشكـــــــــــر	II
الملخـــــــــص	III
قائمة المحتويات	V
قائمة الجـــداول	VII
قائمة الأشكـــال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الاختصارات و الرمـــوز	X
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية	
تمهيـــــــــــد	2
المبحث الأول: الأسس النظرية لخاصيتي الملاءمة و الموثوقية	3
المطلب الأول : الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية	3
الفرع الأول : مفهوم المعلومة المحاسبية	3
الفرع الثاني : الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المحاسبية	4
الفرع الثالث : العلاقة بين خاصيتي الملاءمةو الموثوقية	16
المطلب الثاني : التقارير المالية	18
الفرع الأول : ماهية التقارير المالية	18
الفرع الثاني : مفهوم جودة التقارير المالية وأهميتها	22
الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية	23
الفرع الرابع : معايير جودة التقارير المالية	24

المبحث الثاني : الدراسات السابقة في الموضوع	25
المطلب الأول :الدراسة السابقة باللغة العربية	25
المطلب الثاني : الدراسة السابقة باللغة الأجنبية	33
المطلب الثالث : أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	34
خلاصـــــــــة	37
الفصل الثـــاني : الدراسة الميدانية	
تمهيـــــــد	39
المبحث الأول : طريقة وأدوات الدراسة	40
المطلب الأول : مجتمع و عينة الدراسة	40
المطلب الثاني : الخطوات المنهجية المتبعة والبرامج المستعملة	42
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة التطبيقية و مناقشتها	43
المطلب الأول : عرض النتائج الدراسة التطبيقية	43
الفرع الأول : عرض النتائج المتعلقة بخصائص أفراد العينة	43
الفرع الثاني : عرض نتائج محاور الدراسة	46
المطلب الثاني : تحليل نتائج محاور الدراسة	52
المطلب الثالث: اختبار مناقشة فرضيات الدراسة	54
خلاصة الفصل	58
الخاتمة العامة	60
قائمة المراجع	63
الملاحق	67
الفهرس	79